

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة



كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

قسم العلوم الاقتصادية.

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

فرع: العلوم الاقتصادية.

تخصص: مالية وجبائية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطلبة: - سفيان تركي

- رشا زيتوني

تحت عنوان

دور الهيكلية الجبائية الجديدة في تحسين الأداء الجبائي

- دراسة حالة مركز الضرائب ببرج بوعريريج في الفترة

- 2016/2012

لجنة المناقشة:

أ. عمر بوعزيز

د. العياشي عجلان

د. الجيلالي بلواضح

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

رئيسا

مشرفا و مقرا

مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و عرفان

أقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف
عجلان العياشي عن النصائح والتوجيهات القيمة التي أفادنا بها
طوال مدة إنجاز هذا البحث ، كما أقدم بالشكر الجزيل إلى
رئيس مصلحة الاستقبال بن فكرون الميلودالذي افادنا في
الكثير.

الصفحة	فهرس المحتويات
	اهداء
	تشكرات
	ملخص
	فهرس المحتويات
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الاطار المفاهمي للهيكله الجبائية الجديدة	
07	المبحث الأول الإطار المفاهيمي الفعالية الجبائية
07	المطلب الأول : تعريف الفعالية الجبائية
08	المطلب الثاني: قياس الفعالية الجبائية
10	المطلب الثالث: مؤشرات الفعالية الجبائية
12	المبحث الثاني: مفاهيم تحسين الأداء
12	المطلب الأول : تعريف الأداء
13	المطلب الثاني: أنواع الأداء
14	المطلب الثالث: الأداء الجبائي
15	المبحث الثالث: مكونات الهيكله الجبائية الجديدة
15	المطلب الأول مديرية المؤسسات الكبرى
20	المطلب الثاني: مركز الضرائب
24	المطلب الثالث: المركز الجوازي للضرائب
الفصل الثاني : دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعريريج 2016/2012	
30	المبحث الأول:تقييم دراسة الحالة الميدانية لمركز برج بوعريريج
30	المطلب الأول:تعريف مركز الضرائب
30	المطلب الثاني:صلاحيات مركز الضرائب
32	المطلب الثالث:الموارد البشرية لمركز الضرائب
33	المبحث الثاني:دراسة تقييمية لمصالح مركز الضرائب
33	المطلب الأول: المصالح الرئيسية

40	المطلب الثاني: المصلحتين الاستقبال و التوجيه، الاعلام والوسائل
42	المطلب الثالث: قبضة مركز الضرائب
52	المبحث الثالث: عوائق وتحديات تسيير مركز الضرائب
52	المطلب الأول: معوقات التطبيقات المعلوماتية
53	المطلب الثاني: نقص التأطير الإداري والتكويني
53	المطلب الثالث: الناحية التنظيمية لمركز الضرائب
56	الخاتمة
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	مخطط التوضيحي للهيكل التنظيمي للمركز الضرائب	01
26	مخطط توضيحي للهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب	02
34	المخطط البياني للمكافئين بالضريبة على مستوى مصلحة الرئيسية للتسيير	03
40	التمثيل البياني للشكاوي التي أودعت لدى مركز الضرائب	04

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	الموارد البشرية للمركز	01
34	عدد الملفات بمصلحة التسيير	02
35	طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة السنوات	03
36	طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة السنوات	04
39	شكاوي التي فصل فيها مركز الضرائب ببرج بوعريرج	05
48	توزيع النسب المئوية للهيئات المستفيدة من حصيلة الضرائب	06
51	تحصيل مركز الضرائب برج بوعريرج	07

قائمة الملاحق

الملاحق	اسم الملحق
الملحق رقم 01	تقرير الاجمالي السنوي لعدد الملفات المحقق فيها
الملحق رقم 02	التصريح G50 الشهري و السنوي G50A
الملحق رقم 03	تحصيلات السنوات الاربعة(2012_2016)

مقدمة:

إن سعي الجزائر إلى دخول الأسواق الخارجية جعلها تبحث عن كيفية لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى المالي العالمي والبحث عن إستراتيجيات للنهوض بالاقتصاد الوطني، هذا ما جعلها تتبنى عدة إصلاحات على مستوى عدة قطاعات ومنها الإدارة الجبائية والتي تأثرت بهذه الإصلاحات باعتبارها طرفا هاما في القطاع المالي، لذا اعتمدت إستراتيجية لعصرنة هياكلها ومصالحها الجبائية عن طريق التشريع الجبائي، حيث سعت الإدارة الجبائية إلى اعتماد إجراءات لتحسين العمل الجبائي بتفعيل هياكلها وتقديم خدمات نوعية ومميزة، محاولة تقرب المكلفين بالضريبة للإدارة الجبائية وتوفير كافة الوسائل والتسهيلات التي تجعل المكلف في وضعية رضا عن المصالح الجبائية.

تكتسي الفعالية الجبائية اهتماما كبيرا من طرف السلطات واطاعة ومصممة النظام الضريبي، وتعد الفعالية من إحدى المؤشرات الهامة في تحسين الأداء التي من خلالها يتم الحكم على نجاح الهيكلية الجبائية الجديدة الجديدة في تحقيق أهدافها ومبتغاها ، وهو ما يمثل تساؤل رئيسي.

أولا: الاشكالية الرئيسية:مما سبق نطرح السؤال التالي

ما مدى فعالية الهيكلية الجبائية الجديدة على الأداء الجبائي؟

ثانيا الأسئلة الفرعية:

ومن الاشكالية السابقة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي الاجراءات المتخذة في الادارة الجبائية الجزائرية؟
2. مامدى مساهمة الهيكلية الجبائية في تحسين العمل الجبائي؟
3. ماهو واقع أداء الهيكلية الجبائية الجديدة بولاية برج بوعرييج للفترة الممتدة

2016/2012؟

ثالثا الفرضيات: نضع الفرضيات التالية للاختبار في هذه الدراسة

1. أن الهيكلية الجبائية الجديدة ساهمت في تحسين أداء العمل الجبائي للنظام الضريبي

الجزائري.

2. أن تقسيم المكلفين إلى فئات ساهم في تحسن التحصيل الضريبي.

رابعا أهمية البحث:

يكتسي الموضوع أهمية علمية من خلال:

مساهمته النظرية و التطبيقية في إبراز أهمية الهيكلية الجبائية الجديدة في تحسن الأداء

الجبائي

خامسا أهداف البحث: يهدف البحث الى :

- تسليط الضوء على الهيكلية الجبائية الجديدة من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي والتطبيقي لها.

- نوعية الخدمات المقدمة من المصالح الجبائية.

- معرفة أهم مكونات الهيكلية الجبائية الجديدة.

- تكوين رصيد علمي لكل من يفيد موضوع البحث.

سادسا أسباب إختيار الموضوع:

- نوع التخصص الذي ندرس فيه ألا وهو مالية وجباية

- التقرب من الإدارة الجبائية.

- معرفة علاقة المكلفين بالضريبة بالإدارة الجبائية.

سابعا حدود الدراسة: تمت الدراسة من حيث الحدود التالية:

حدود زمنية: 2012_2016

حدود مكانية: مركز الضرائب برج بوعريرج

ثامنا منهج البحث:

كي نتمكن من الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي في الجانب النظري أما التحليلي في الجانب التطبيقي، وجمع المعلومات والإحصائيات ثم محاولة تحليلها وتفسيرها.

تاسعا أدوات الدراسة:

وهي متنوعة و منها قوانين و تشريعات الصادرة عن الجريدة الرسمية الإحصائيات والمعلومات المقدمة من طرف مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج.

عاشرا دراسات سابقة:

❖ عائشة بن عثمان ،دور مؤشرات النجاعة في أداء العمل الجبائي 2009 _ 2013 دراسة الحالة مديرية الضرائب للمسيلة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق،2013/2014، جامعة المسيلة.

حيث عالجت الباحثة اشكالية التالية : هل يمكن لمؤشرات التسيير الجبائي الى زيادة فعالية أداء العمل الجبائي و تحقق نجاعة المنظومة الجبائية بالتطبيق حالة مديرية الضرائب للفترة 2009 / 2013 و توصلت الى ان المؤشرات ساهمت في تحقيق نتائج معتبرة في مجال التحصيل ، المنازعات ، الرقابة .

❖ وكواك عبد سلام ، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، دراسة حالة قبضة قمار ولاية الوادي الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، محاسبة و جباية معمقة، سنة 2011/2012،جامعة ورقلة.

وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى فعالية النظام الضريبي في الجزائر وكيف تتم عملية التحصيل الضريبي ، خلص الى اعتبار عدم فعالية النظام الضريبي نتيجة لانتشار ظاهرة التهرب الضريبي مما تطلب معالجتها من جميع أبعادها.

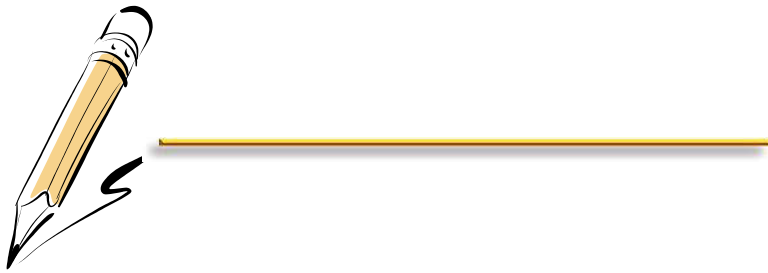
حادي عشر صعوبات الدراسة: قلة المراجع المتناولة هذا الموضوع

صعوبة الحصول على المعلومات من المركز .

ثاني عشر هيكل البحث:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث، وكذا اختبار صحة الفرضيات الموضوعية قيد الدراسة والتطرق لمختلف جوانبه تطلب منا التعرض إلى فصلين، تضمنت تلخيصا عاما وعرض نتائج واختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث حيث قسمنا دراسة الى فصلين حيث عرضنا في الفصل الأول إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى الاطار المفاهيمي للفعالية الجبائية و احتوى في مطالبه تعريف الفعالية أهم مؤشرات قياسها و المبحث الثاني تعلق بالأداء تعريفه مؤشرات وطرق تحسينه و علاقته بالهيكل الجبائية اما المبحث الثالث تناولنا فيه الهيكل الجبائية الجديدة بدءا بمديرية المؤسسات الكبرى تعريفها و هيكلها وبعد ذلك مركز الضرائب تعريفه وهيكله وأخيرا المركز الجوارى للضرائب الفصل الثاني فتطرقنا الى الإطار التطبيقي دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعريريج من خلال دراسة الإطار المنهجي والتعرف على مركز الضرائب محل الدراسة، ثم دراسة تحليلية للنتائج من خلال بعض المؤشرات للتوضيح والتفسير .

الفصل الأول :



الإطار المفاهيمي للهيكلية الجبائية الجديدة

تمهيد :

قامت مديرية العامة للضرائب بعصرنة الجهاز الضريبي باستحداث الهياكل الجبائية على مستوى المصالح الخارجية (مديريات كبريات المؤسسات ومركز الضرائب ومركز الجواري) محاولتا القضاء على محاولات الغش الضريبي، تقديم الخدمات للمكلفين بالضريبة سعيا منها تحسين الأداء الجبائي، وتقريب الخاضعين لها من ادارة الجبائية لتكون اكثر فعالية .

سوف نتناول هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للفعالية الجبائية

المبحث الثاني: مفاهيم تحسين الأداء الجبائي

المبحث الثالث: مكونات الهيكلية الجبائية الجديدة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفعالية الجبائية

تكتسي دراسة الفعالية الجبائية اهتماما كبيرا من طرف السلطات واضعة ومصممة النظام الضريبي، وتعد الفعالية من إحدى المؤشرات الهامة التي من خلالها يتم الحكم على نجاح النظام الضريبي في تحقيق أهداف ومبتغى السياسة الضريبية .

المطلب الأول: تعريف الفعالية

هناك عدة تعاريف للفعالية نذكر منها:

هي القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك اي تهدف إلى قياس مدى تحقيق الأهداف بغض النظر عن الإمكانيات التي استخدمت في تحقيقها.¹ كما عرفها كل من كاتز (Katz) و كان (khan) أنها "تعظيم معدل العائد على الإستثمار وقد تعني "تعظيم عوائد الأفراد وتشير إلى القدرة على البقاء والتحكم في البيئة، كما قد عرفها كل من باشتمان و اتريني أنها: هي قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية. حسب تعريف (Marie Monnier Jean) فإن التكلم عن الإخضاع الجبائي الأمثل يتعلق بتعظيم وظائف الدولة الهادفة إلى التوفيق بين الفوائد الخاصة والتدخل في توزيع الموارد أي أنه يتعلق بخيارات الدولة من أجل تقديم الأحسن للجماعة، وأن الضريبة المثلى يجب أن تتسم بخاصيتين هما:

- عدم إمكانية نقل ثقلها، أي أن عبء الضريبة يقع على المكلف القانوني دون إمكانية نقله إذا لم يهدف الإخضاع الضريبي إلى نقله.
- لا تشوه خيارات الأعوان الاقتصاديين ولا تغير هيكل الأسعار النسبية ولا تقوم إلا بأثر الدخل وليس بأثر الإخلال.

وحسب (Bernard Salanié) إن الفعالية الجبائية تتمثل في التوفيق بين العدالة الجبائية والفعالية الاقتصادية، وحسب (Michel) و (Pierre Belt ram) إن فعالية نظام الضريبي و تحققه

1_ عبد الرزاق بن حبيب، "اقتصاد وتسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص126.

ينبغي أن يكون هناك جواب عن إمكانية تصميم نظام ضريبي يتسم بالحصول على أقصى مردودية بأقل تضحية جماعية.¹

ومن ما سبق يمكن القول أن فعالية النظام الضريبي هي قدرة هذا الأخير على تحقيق الأهداف الموضوعية له بشكل متنسق و متوازن.

المطلب الثاني: قياس الفعالية الجبائية

توجد عدة طرق لقياس الفعالية ويمكن إجمالها في المداخل التالية:

1. **مدخل الأهداف:** وفق هذا المدخل تقاس فعالية النظام الضريبي بناء على مدى تحقيقه

للأهداف التي تبرز وجوده، وفي هذا المجال نواجه عدة تساؤلات نجملها فيما يلي:

هل نأخذ بالأهداف الرسمية أي المعلن عنها أو الأهداف العلمية التي تعبر عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسة الضريبية الفعلية؟

كيف يمكن التوفيق بين الأهداف المتعارضة للنظام الضريبي؟

ما هو معيار الأهمية النسبية للأهداف؟ وهل نقيس الفعالية بمدى تحقيق النظام الضريبي لأهم الأهداف أو تحقيقه لأكثر من هدف؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة تستعرض المداخل الفرعية لمدخل الأهداف على النحو التالي:

مدخل الهدف السائد: يقصد بالهدف السائد بأنه الهدف الرسمي المعلن مثل حجم الحصيلة الجبائية المنتظر تحصيلها، أو عدد المشاريع الواجب انجازها نتيجة التحريض الضريبي للاستثمار .

مدخل تعدد الأهداف : قد يسعى النظام الضريبي إلى تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد، لذا فإن حجم الحصيلة الضريبية لا يمثل المقياس الكامل للفعالية الضريبية، و بالتالي يمكن قياس تلك الفعالية بقدرة النظام الضريبي على تحقيق أكثر من هدف مثل تحقيق حصيلة ضريبية غزيرة، وكسب موظفي إدارة الضرائب، وكذلك ثقة المكلفين. إلا أن تحقيق تلك الأهداف صعب، لذلك يتعين على المشرع تحديد الأهداف الأكثر أهمية دون إهمال باقي

1_منور اوسرير، محمد حمو ،جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الاولى، 2009، ص 183_184.

الأهداف، هي ترتيب ثم تحقيق أهداف النظام الضريبي حسب الأولوية، و ذلك وفق الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة.¹

مدخل الأهداف المرحلية: يستند هذا المدخل على أن للنظام الضريبي مجموعة من الأهداف مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها هذه الأهداف مقسمة من الناحية الزمنية إلى أهداف قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل، و بالتالي تقاس فعالية النظام الضريبي بقدرته على تحقيق هذه الأهداف المرحلية، أي اتخاذ الزمن كمعيار لقياس فعالية النظام الضريبي.

2. **مدخل الموارد:** يستند هذا المدخل على افتراضين هما:

إن النظام الضريبي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة.

تتوقف فعالية النظام الضريبي على قدرته في توفير احتياجاته المادية والبشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة به، أي كلما استطاع النظام توفير احتياجاته من الموارد المادية والبشرية والأدوات المساعدة للاستخدام الأمثل لهذه الموارد كلما زادت فعاليته واستطاع تحقيق الأهداف المحددة.

ورغم أهمية مدخل الموارد في قياس فعالية النظام الضريبي، إلى أن درجة توافر الموارد المادية و البشرية مسالة نسبية، كما أن استخدامها قد يتصف بالقصور وعدم الرشد و الذي يرجع لأسباب تنظيمية أو سلوكية أو بيئية.

3. **المدخل المالي:** يستند هذا المدخل على القياس الكمي لفعالية النظام الضريبي، ويكون ذلك بمقارنة الحصيلة المالية من الاقتطاعات الضريبية المحققة مع حصيلة الإقتطاعات الضريبية التقديرية ويتم ذلك عن طريق النسبة التالية:

$$\text{الفعالية المالية للضريبة} = \frac{\text{حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية}}{\text{حصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية}}$$

كلما اقتربت أو تجاوزت هذه النسبة الواحد كلما كان نظام ضريبي فعال.²

1_ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص 76_ 77

2_ منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سبق ذكره، ص 78.

المطلب الثالث: مؤشرات الفعالية

هناك الكثير من الدراسات المتعلقة بملامح نظام ضريبي فعال منها مؤشرات vitotanzi المتمثلة في :¹

❖ **مؤشر التركيز:** يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ. فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تغل إيرادات محدودة يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفاذي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

❖ **مؤشر التشتت:** و يتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل، مثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون له اثر على مردودية النظام.

❖ **مؤشر التآكل:** يتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لان إشباع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا، وإذا ابتعدت الضريبة الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات فان ذلك يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي وهناك ما يدعو إلى رفع المعدلات طمعا لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات و مثل هذا السعي من شأنه أن يخفض من التهرب الضريبي

❖ **مؤشرات تأخيرات التحصيل:** ويتعلق الأمر بوضع الآجال التي تجعل المكلفون يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها لان التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للتحصيلات الضريبية بفعل التضخم و هذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.

1_ عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص185.

❖ **مؤشر التحديد:** ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة. وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب مكان ضرائب أخرى، فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

❖ **مؤشر الموضوعية:** يتعلق هذا المؤشر بمعرفة إذا كانت الضرائب تفرض على أوعية يتم تحديدها بما يسمح للمكلفين حساب الضرائب المستحقة عليهم بسهولة واعتمادا على نوع النشاط الممارس، فالتزامات الجبائية واضحة لكل من يهمه أمر معرفتها.

❖ **مؤشر التنفيذ :** يتعلق هذا المؤشر بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل أي بمدى تنفيذ التقديرات ومستوى كفاءة الإدارة الضريبية في الوصول إلى كافة الأوعية الضريبية .

❖ **مؤشر تكلفة التحصيل:** وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.

❖ **مؤشر تكلفة التحصيل:** وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.¹

❖ مؤشرات أخرى لتصميم الأنظمة الضريبية الجديدة يرى بعض الاقتصاديين الأنظمة الضريبية وفق مقتضيات الفعالية يمكن أن تتم وفق أسلوبين:
الأسلوب الأول: وذلك بوضع معايير محددة يجب توفرها في النظام الضريبي وهذه المعايير هي:

- ✓ العدالة
- ✓ الوضوح
- ✓ الملائمة في الدفع

1_ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 186_187.

✓ الاقتصاد في نفقة التحصيل

✓ المحافظة على كفاءة السوق

✓ عدم التعارض بين الضرائب و أهداف النظام المالي

الأسلوب الثاني: من خلال الربط بين النظام الضريبي و الرفاهة العامة للمجتمع حتى وان كان تطبيق هذا الأسلوب صعبا بالنظر إلى كون نظرية الرفاهية لم تطور وتبين بالشكل الكافي إلا أنه بالرغم من ذلك لابد من الإشارة إلى مجموعة من الأهداف الضرورية لتحقيق الحجم الأمثل للرفاهية، هذه الأهداف هي:

✓ توفير الحد الأدنى من حرية الاختيار

✓ تحقيق أعلى مستوى معيشة

✓ توظيف عوامل الإنتاج الراغبة في العمل

✓ النمو الاقتصادي

✓ العدالة في توزيع الدخل.¹

المبحث الثاني : مفاهيم تحسين الأداء الجبائي

يحظى مفهوم الأداء بأهمية كبيرة في تسيير المؤسسات، إذ نال الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين و المفكرين و الممارسين في مجال الإدارة و التسيير، و هذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأداء يقترن بمصطلحين هامين هما الكفاءة و الفعالية .

المطلب الأول : تعريف الأداء

يعرف الأداء على انه >>الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية و البشرية في سبيل تحقيق الأهداف المحددة>>²

1_ حميد بوزيدة: النظام الضريبي الجزائري و تحديثات الاصلاح الاقتصادي في الفترة (1992_ 2004) أطروحة دكتوراه دولة بكلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر سنة 2005.2006، ص56.

2 منصور سعدان ، تقييم و ترشيد الأداء الإنتاجي في المؤسسات الصناعية، رسالة ماستر غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ص7 .

كما يعرف أيضا على انه : <<هو قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد .>>¹
من التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء هو دمج للموارد المادية و المالية و استخدام كافة الوسائل التي تحقق بالكفاءة و الفعالية أكثر

المطلب الثاني : أنواع الأداء

تتمثل أنواع الأداء فيما يلي :

- 1_الأداء البشري : و يعتبر من أهم العوامل التي لها تأثير كبير على أداء المؤسسة فقد ذهب البعض إلى خص أداء المؤسسة في أداء الموارد البشرية فقط، و عرفوه انطلاقا منه على انه “قيام الفرد بالأنشطة و المهام المختلفة التي تتكون منها عمله“
فالأداء البشري يعتبر بمثابة المصدر الحقيقي لتكوين الميزة التنافسية و التعزيز، لان التميز في الأداء لن يستند لمجرد اهتلاك المؤسسة للموارد المالية او التكنولوجية فحسب بل يستند في المقام الأول إلى قدرتها على توفير نوعيات خاصة من الموارد .
- 2_الأداء التقني : ينتج من خلال حسن إستغلال المؤسسة لإستثمارها بفعالية .
- 3_الأداء المالي: و بتحديد فعالية استخدام الإمكانيات المالية المتاحة للمؤسسة و الدولة تقوم بتسخير وسائل هامة خاصة منها الاعتمادات المالية الضخمة لضمان تقديم الخدمات العمومية لذلك فإن الأداء المالي للمؤسسة العمومية يتمثل في ضمان السير الحسن و الإستغلال السليم والعقلاني للإعتمادات الممنوحة و لتحقيق ذلك وضع المشرع العديد من القوانين لضمان احترام الميزانية من جهة و البحث عن مواضع الخلل التي تؤدي إلى المساس بالأموال العامة و الأخطاء المرتكبة عند تنفيذ الميزانية من طرف الأعوان المكلفين بها من جهة أخرى .

1 طاهر محسن المنصور الغالبي ، وائل محمد صبحي إدريس ، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2007 ص 477 .

و بشكل عام فالأداء الداخلي للمؤسسة هو الأداء الناتج عن الإستغلال الأمثل لمختلف مواردها البشرية و التقنية و المالية ، فمن خلال دمج الأداءات المختلفة لهذه الموارد أو العناصر تتحصل على الأداء الداخلي للمؤسسة .

4_الأداء الخارجي : و هو الأداء الناتج عن مجموع التطورات و التغيرات الخارجية الناتجة عن المحيط و يتحقق هذا الأداء من خلال استجابة المؤسسة لهذه التطورات الخارجية و القدرة على سبقها.¹

المطلب الثالث : الأداء الجبائي

على المسير مراقبة و تقدير العبئ الجبائي ثم تقييم الإختيارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة ، و محاولة الاستفادة منها قدر الإمكان في تعزيز قدرة التمويل للمؤسسة لأن عدم تمكين المؤسسة من الاستفادة من الحرية الجبائية الممنوحة يعتبر خطأ في تسييرها كما يتوجب على المسير استعاب أن الضريبة هي تكلفة و يجب تسييرها كبقية التكاليف، و عليه ان لا يكتفي بالبحث عن أحسن استعاب أن الضريبة هي تكلفة و يجب تسييرها كبقية التكاليف و عليه أن لا يكتفي بالبحث عن أحسن حل جبائي فقط وإنما يمتد بحثه إلى كيفية تعظيم نتائج الإختيار الجبائي بإنتقاء الإختيار الذي يضاعف الإمتيازات المالية و يخفف العبئ على المؤسسة و من القرارات الذي قد يتخذها لتحقيق ذلك :

- تخفيض النشاط الذي يخضع لتوقيع ضريبي مرتفع لتجنب الحد.
- إختيار الطبيعة القانونية للمؤسسة و التي يتحقق معها اقل خضوع للضريبة و هكذا تمكن عملية إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار .²

1 -شنافي نوال ، تحفيز العمال و دوره في تحسين أداء المؤسسة الصناعية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة بسكرة 2004/2005 ص52

2-عبد الرزاق ريغي ، مذكرة ماستر : اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالمؤسسات البترولية -دراسة حالة المؤسسة الوطنية للخدمات الأبار حاسي مسعود للفترة 2012 ، 2014- ، علوم مالية و محاسبة ، جامعة ورقلة ، 2015 / 2016 ص24.

المبحث الثالث : مكونات الهيكلية الجبائية الجديدة

من اهم الاجراءات التي اعتمدتها المديرية العامة للضرائب من أجل عصرنة هياكلها الجبائية لتواكب التطور السريع الذي عرفته الجزائر بعد انفتاحها على السوق الخارجية ايجاد ثلاث أنواع من الهياكل هي :

المطلب الأول : مديرية كبريات المؤسسات: نتاول هذه الهيكلية من خلال

أولاً:تعريف مديرية كبريات المؤسسات:هي جهاز اسس تدعيما للاجهزة السابقة في مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتكلف في حدود المؤسسات الخاضعة في مجال اختصاصها والتي يفوق أو يساوي رقم أعمالها خارج الرسم على القيمة المضافة مائة مليون دينار جزائري بالاضافة الى كل من الشركات البترولية و شبه بترولية، يترأسها موظف برتبة مدير و نائب مدير تم تعيينهم بمرسوم رئاسي و على اقتراح وزير المالية.¹

ثانيا :المديريات المكونة لها

ويتكون الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات من خمس مديريات فرعية وهذه الأخيرة تتكون أيضا من عدة مكاتب والتي بدورها تتفرع لمصالح حسب الاختصاص و التنظيم الهيكلي لهذه الإدارة الضريبية:

أ_المديرية الفرعية لجباية المحروقات و تقوم بالمهام التالية :

_تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات العاملة في القطاعين البترولي و شبه البترولي و كذا الشركات الأجنبية الغير مقيمة و الخاضعة للقانون الجزائري .
_إعداد البرامج لمراجعة هذه الملفات و تنفيذها .

_إعداد التشخيصات الدورية و التحليل و الإحصائيات و تحضير مخططات العمل. و تتكون هذه المديرية من ثلاث مكاتب هي كالتالي :

1. مكتب تسيير الملفات الجبائية و يكلف بضمان :

1-مرسوم 303/ 02 المؤرخ في21 رجب 1423 /الموافق ل:28/ 09/ 2002 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية، للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية العدد 64 ، ص13.

_التكفل بالتصريحات الجبائية الشهرية و السنوية و مراقبتها .

_فحص و معالجة طلبات الشراء بالإعفاء و النظم الامتيازية و طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة و كذا كل الإجراءات الأخرى المتعلقة بتسيير الملفات الجبائية و يضم هذا مكتب مصلحتين: مصلحة المؤسسات البترولية، و مصلحة المؤسسات شبه البترولية .

2. مكتب المراجعات الجبائية و يقوم بمايلي :¹

- إعداد و تنفيذ برامج مراجعة المؤسسات البترولية و شبه البترولية و الشركات غير المقيمة.

- انجاز كل تحر أو بحث يخص الشركات البترولية و شبه البترولية و الشركات غير المقيمة .

و يتكون من مصلحتين هما : مصلحة مراجعة المؤسسات البترولية و مصلحة مراجعة المؤسسات شبه البترولية .

3. مكتب الإحصائيات و الملخصات و يقوم بمايلي :

- إعداد الانتاجات الإحصائية الدورية و وضعيات التلخيص و دمج الملفات و كذا تحيين قاعدة المعطيات .

- تنسيق و متابعة الشركات التابعة لقطاع المحروقات مع المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالطاقة و المناجم .

كما يضم هذا المكتب مصلحتين هما : مصلحة الانتاجات الدورية ، مصلحة التحاليل

ب_المديرية الفرعية للتسيير و تكلف بمايلي :

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للقانون العام و كذا المؤسسات غير المقيمة.

- مهام الوعاء و متابعة تحصيل الضرائب و الحقوق و الرسوم .

¹ _ المرسوم التنفيذي رقم 327/ 06 المؤرخ في 25 شعبان 1427 / الموافق ل: 18/ 09/ 2006 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية، للإدارة الجبائية وصلاحياتها ، الجريدة الرسمية العدد 59 ، ص07.

- معالجة ملفات استرجاع الرسم على القيمة المضافة .
- و تتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاث مكاتب هي:
- 1. مكتب تسيير الملفات :و يقوم بما يلي:
- استلام التصريحات و استغلالها وكذا مراقبة الملفات على أساس المستندات
- تسيير و متابعة النظم الجبائية الامتيازية و الخاصة.
- التكفل بالتحقيق الأولي في المنازعات
- و يضم هذا المكتب أربع مصالح :مصلحة قطاع الصناعات ، مصلحة قطاع البناء و الأشغال العمومية ، مصلحة قطاع التجارة ، مصلحة قطاع تأدية الخدمات .
- 2. مكتب التدخلات و دعم التسيير : و يكلف بما يأتي :
- متابعة التكفل بمقارنة المستندات .
- معالجة طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة .
- قيام بالتدخلات المنتظمة و المعاينات في عين المكان .
- و يضم هذا المكتب مصلحتين هما : مصلحة متابعة الامتيازات الجبائية و استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة، مصلحة المعاينات و متابعة المعلومة الجبائية¹
- 3. مكتب مراقبة التحصيل و التصفية :و يكلف بضمان ما يأتي :
- تقييم عمل التحصيل و متابعته دوريا و احصائيا .
- متابعة و تطهير و تصفية القيود المحاسبية للقباضة و كذا عقد إجراءات القيد على الحساب
- و يضم هذا المكتب مصلحتين هما: مصلحة تصفية الحسابات، مصلحة الإحصائيات و التقديرات .
- ج_ المديرية الفرعية للرقابة و البطاقية و تكلف بما يلي :

1 المرسوم التنفيذي رقم 327/06 ، مرجع سبق ذكره، ص8.

- تنفيذ برامج مراجعة المحاسبة و متابعتها .
 - اقتراح التسجيل في البرامج السنوية للمراقبة .
 - البحث عن المعلومة الجبائية و استغلالها مع انجاز التحقيقات و التحريات .
- تتكون هذه المديرية الفرعية من مكتبين هما :

1. **مكتب المراجعات:**¹ و يقوم بإعداد مشروع برنامج المراجعة و متابعة تنفيذه و السهر على الاحترام القواعد المراقبة و إجراءاتها و يضم مصلحتين تعملان في شكل فرق تضم مصلحة مراقبة مؤسسات قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و مصلحة مراقبة مؤسسات قطاع التجارة و تأدية الخدمات .

2. **مكتب البطاقات و المقارنات و التحريات:**² و يقوم بتشكيل مختلف البطاقات الممسوكة و تسييرها و تنفيذ إجراءات التحقيقات و التحريات و البحث عن المعلومة الجبائية و استغلالها، و كذا المساعدة في مراجعات المحاسبة و يضم هذا المكتب ثلاث المصالح تعمل في شكل فرق هي : مصلحة البطاقات و المقارنات، مصلحة الابحاث و التحريات ، مصلحة المساعدة و دعم المراقبة .

د- المديرية الفرعية للمنازعات: تكلف بما يلي :

- فحص الشكاوي و الطعون الخاضعة لاختصاص DGE و دراستها
 - تحضير الملفات النزاعية المتعلقة بالقضايا المقدمة للهيئات القضائية المختصة مع فحص هذه الملفات و متابعتها .
 - تبليغ القرارات و الأمر بصرفها .
- و تتكون من ثلاث مكاتب هي :

¹ - قرار وزاري مشترك المؤرخ في 25 صفر 1430 الموافق ل 2009/02/21 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحيتها الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية العدد 20 ، ص 11

² - قرار وزاري مشترك المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1426 الموافق 2005/06/07 يحدد تنظيم المديرية الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات ، الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية العدد 43 ، ص 20 ، 21.

1. **مكتب الشكاوي :** يختص في معالجة الشكاوي التي تقدمها المؤسسات و المتعلقة بالوعاء و المراقبة و التحصيل و يضم مصلحتين هما مصلحة منازعات الوعاء و التحصيل و مصلحة منازعات مراجعات المحاسبة .

2. **مكتب لجان الطعن و المنازعات القضائية :** يكلف بالتكفل بطلبات المكلفين المقدمة للجان الطعن المركزية و طلبات القبول كعديمة القيمة لمبلغ الضرائب و الرسوم التي يستحيل تحصيلها ، بالإضافة لمتابعات المنازعات أمام الجهات القضائية الإدارية و الجزائية و يضم مصلحتين : مصلحة لجان الطعن و مصلحة المنازعات القضائية .

3. **مكتب التبليغ و الأمر بالدفع :** يقوم بإعداد و إرسال الإشعارات بتبليغ القرارات المتخذة في مجال الطعن النزاعي أو الاعفائي و القيام بإجراءات الأمر بالدفع لأحكام القرارات القضائية المتخذة وإعداد الإحصائيات عن كل ذلك و يضم هذا المكتب مصلحتين : مصلحة التبليغات و مصلحة الأمر بالدفع و الإحصائيات .

د- **المديرية الفرعية للوسائل و تقوم بمايلي :**

- تسيير المسارات المهنية للمستخدمين و المبادرة بالأعمال التكوينية .
- إعداد الميزانية السنوية و الحساب الإداري و مسك الجرد و الأمر بدفع التخفيضات .
- متابعة و تنسيق جهاز تقييم الأداء في اطار مؤشرات التسيير .

و تتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاثة مكاتب :

1. **مكتب المستخدمين و التكوين :** ويكلف لاسيما بإعداد مخطط تسيير الموارد البشرية و متابعة تنفيذها، إعداد مخططات التكوين بالاتصال مع مخطط التكوين السنوي و متعدد السنوات للمديرية العامة للضرائب و يضم هذا المكتب مصلحتين هما : مصلحة المستخدمين و مصلحة التكوين¹.

¹ - قرار وزاري المشترك المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1426، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2. **مكتب الوسائل :** و يكلف بتسيير الوسائل المادية الضرورية لعمل المصالح و التكفل بالجوانب المتعلقة بالأمن و النظافة كما يقوم بتنظيم و تمويل و تسيير مخزن المطبوعات و الأرشفة كما يضم هذا المكتب مصلحتين هما:

مصلحة الصفقات و الصيانة ، مصلحة متابعة المطبوعات و الأرشفة .

3. **مكتب عمليات الميزانية :** يكلف بالأمر بدفع الأجور و المنح و التعويضات و كذا نفقات التسيير، الأمر بدفع التخفيضات ،الإعداد السنوي للحساب الإداري كما يضم هذا المكتب مصلحتين : مصلحة مصلحة نفقات التسيير و مصلحة المحاسبة .¹

هـ- **قبضة الضرائب :** تتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم و كذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل، تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري العمل بهما و المتعلقة بالتحصيل القصري للضريبة ،مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية و تقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة و تضم قبضة الضرائب ثلاث مصالح

هي :1_ مصلحة الصندوق،2_ مصلحة المحاسبة،3_ مصلحة المتابعات .

و- **مصلحة الاستقبال و اعلام المكلفين بالضريبة :** و تكلف بتنظيم استقبال المكلفين بالضريبة و اعلامهم و نشر المعلومات في اتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، لتذكيرهم بحقوقهم و واجباتهم الجبائية.

ي- **مصلحة الإعلام الالي :** و تكلف بضمان استغلال التطبيقات و تأمينها، تسيير التأهيلات و تراخيص الدخول، تحيين الملفات التقنية للتجهيزات المعلوماتية و التطبيقات المستعملة .²

المطلب الثاني : مركز الضرائب وتتناول هذه الهيكلية موضوع بحثنا وتتمثل في مايلي:

1-قرار وزاري مشترك المؤرخ في 25 صفر 1430 الموافق ل 2009/02/21 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للادارة الجبائية و صلاحيتها

الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية العدد 20 ، ص11

2-قرار وزاري مشترك المؤرخ في 25 صفر 1430 الموافق ل 2009/02/21 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للادارة الجبائية و صلاحيتها ، من

المرجع السابق ،ص20 ، 21.

أولاً: التعريف بمركز الضرائب: هو الجهاز المكلف بتسيير الملفات الجبائية و المراقبة و التحصيل و المنازعات تحت إشراف موظف برتبة رئيس مركز و يضم مجموع المؤسسات و المهن الحرة الخاضعة لنظام حقيقي و التي يفوق رأسمالها 30 مليون دينار جزائري و غير خاضعة لمديرية كبريات مؤسسات و يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة و الحد من الغش و التهرب الضريبي .

ثانياً: المصالح المكونة لها¹

يتكون هيكله التنظيمي من ثلاث مصالح رئيسية و قباضة و مصلحتين .

أ- **المصلحة الرئيسية للتسيير:** التكفل بملفات المكلفين بالضريبة التابعة لمركز الضرائب في مجال الوعاء و متابعة الإمتيازات الجبائية و دراسة الإحتياجات إضافة إلى المصادقة على الجداول و سندات الإيرادات و تقديمها الى مدير الضرائب بصفته مفوض عن مدير الضرائب الولائي للضرائب إلى جانب اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات و إعداد مخططات العمل و تنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

و تضم خمس مصالح هي كالأتي : المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي ، المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء و الأشغال العمومية، المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري ، المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات، المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

ب- **المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث :** هي التحري عن المعلومة الجبائية و معالجتها و تخزينها لأجل استغلالها في اقتراح عمليات المراقبة و إنجازها في عين المكان أو عن طريق المستندات، مع إعداد جداول إحصائية و حواصل تقييمية دورية و تحتوي هذه المصلحة على أربع مصالح : مصلحة البطاقات و المقارنات ، مصلحة البحث عن المادة الضريبية، مصلحة التدخلات و مصلحة المراقبة.

¹ - قرار وزاري مشترك المؤرخ في 25 صفر 1430 ،مرجع سبق ذكره، ص12.

ج- المصلحة الرئيسية للمنازعات : و تقوم بدراسة كل الطعون النزاعية الإعفاية نتيجة فرض ضرائب تعسفية أو غرامات إضافة إلى طلبات استرجاع القيمة المضافة و تتكون من ثلاث مصالح هي: مصلحة الشكاوي ، مصلحة المنازعات و لجان الطعن ، مصلحة التبليغ و الأمر بالدفع .

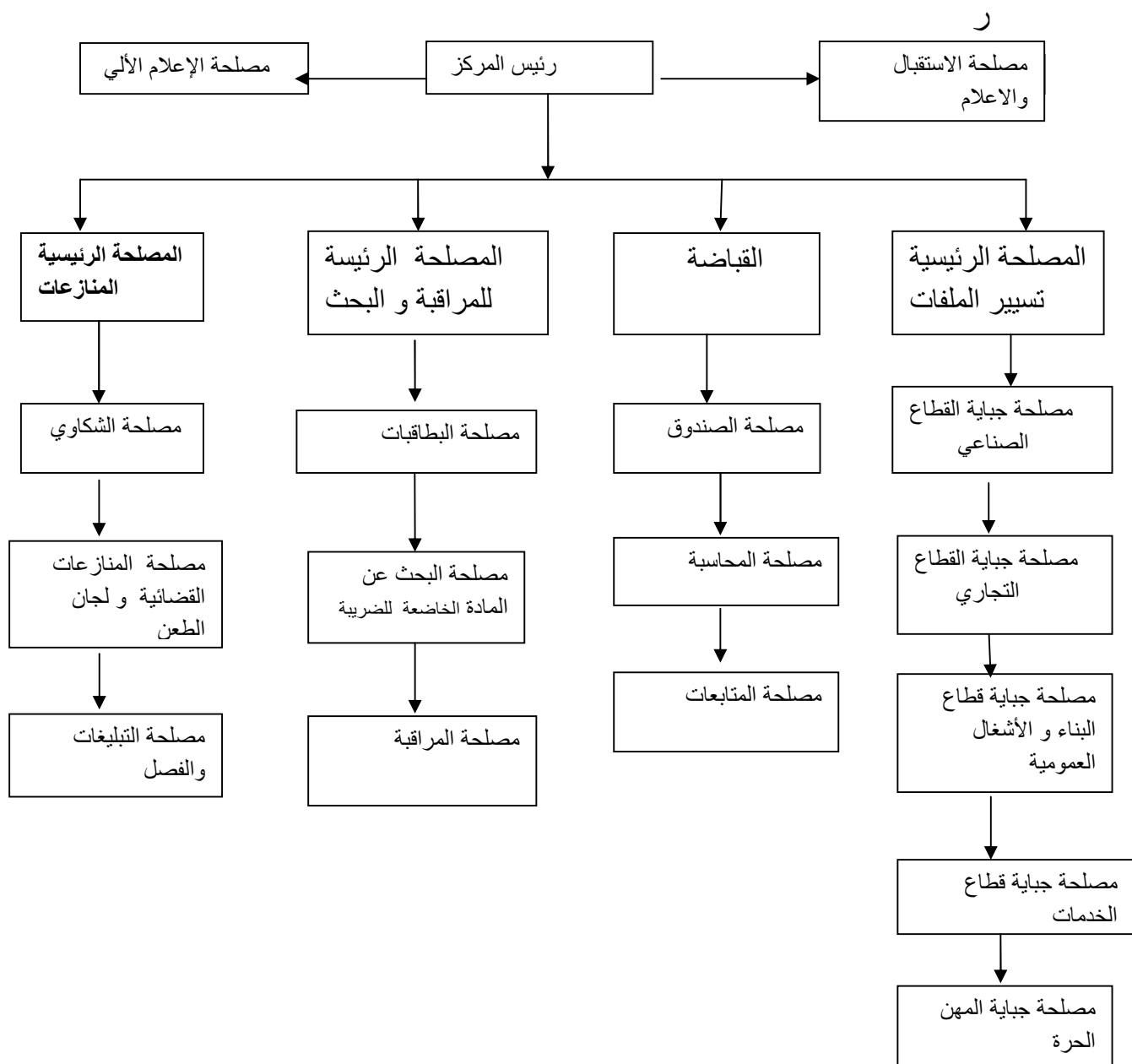
د- القباضة: تكلف بالتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية و متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل و تضم هذه القباضة ثلاث مصالح هي : مصلحة الصندوق ، مصلحة المحاسبة ، مصلحة المتابعات .

هـ- مصلحة الاستقبال و الإعلام: تقوم باستقبال المكلفين و إعلامهم حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية نحو مركز الضرائب .

و - مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل : تكلف بإستغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها و إحصاء حاجيات المصالح من العتاد، الإشراف على مهام المتعلقة بنظافة و أمن المقرات ¹ .
و يمكن توضيح ذلك عن طريق المخطط التالي:

1- قرار وزاري مشترك المؤرخ 25 صفر 1430 ، مرجع سبق ذكره، ص21.

الشكل رقم 01 : المخطط التوضيحي للهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: مركز الضرائب مديرية العلاقات العمومية، دليل المكلفين، ص4.

المطلب الثالث: المركز الجوّاري للضرائب: نتناول هذا المبحث من خلال:

أولاً: التعريف بالمركز الجوّاري للضرائب: هو جهاز يقوم بتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الغير خاضعين لمركز الضرائب و مديرية كبريات المؤسسات و التي يقل الرقم أعمالها عن 30 مليون دينار جزائري و تعتمد على أساس الطابع الجزافي و تحديد الضرائب و الرسوم التي تسيرها و القيام بمهام المراقبة و التحصيل و المنازعات تحت إشراف رئيس المركز.¹

ثانياً : مصالح المركز الجوّاري

يتكون الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب من ثلاث المصالح الرئيسية و قباضة و مصلحتين:

(1) **المصلحة الرئيسية للتسيير:** تكلف بإحصاء الممتلكات و النشاطات و تسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب و كذا بالمراقبة الشكلية للتصريحات و المصادقة على الجداول و سندات الإيرادات و تقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها و إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضرائب في مختلف المراقبات و تضم هذه المصلحة الرئيسية أربع مصالح و هي : مصلحة جباية النشاطات التجارية و الحرفية، مصلحة الجباية الزراعية و مصلحة جباية المداخل و الممتلكات و مصلحة الجباية العقارية .

(2) **المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث:** و تكلف بضمان تشكيل و مسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات و بطاقيات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوّاري للضرائب و الممتلكات العقارية المتواجدة فيه ،إضافة إلى متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة و تقييم نشاطات المصالح المعنية و تضم هذه المصلحة الرئيسية ثلاث مصالح وهي : مصلحة البطاقيات و المقارنات ،مصلحة البحث و التدخلات ،مصلحة المراقبة.

1-المركز الجوّاري للضرائب (مجال صلاحيات المركز الجوّاري للضرائب) مديرية العلاقات العمومية و الاتصال نشرة 2016 ص1 .

(3) **المصلحة الرئيسية للمنازعات:** تقوم بدراسة كل طعون نزاعية أو إعفائية موجهة للمركز الجواني للضرائب و التكفل بإجراء التبليغ و الأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض، متابعة القضايا النزاعية المقدمة أمام الهيئات القضائية و تضم هذه المصلحة ثلاث¹ مصالح هي: مصلحة الاحتجاجات، مصلحة لجان الطعن و المنازعات القضائية، مصلحة التبليغ و الأمر بالصرف .

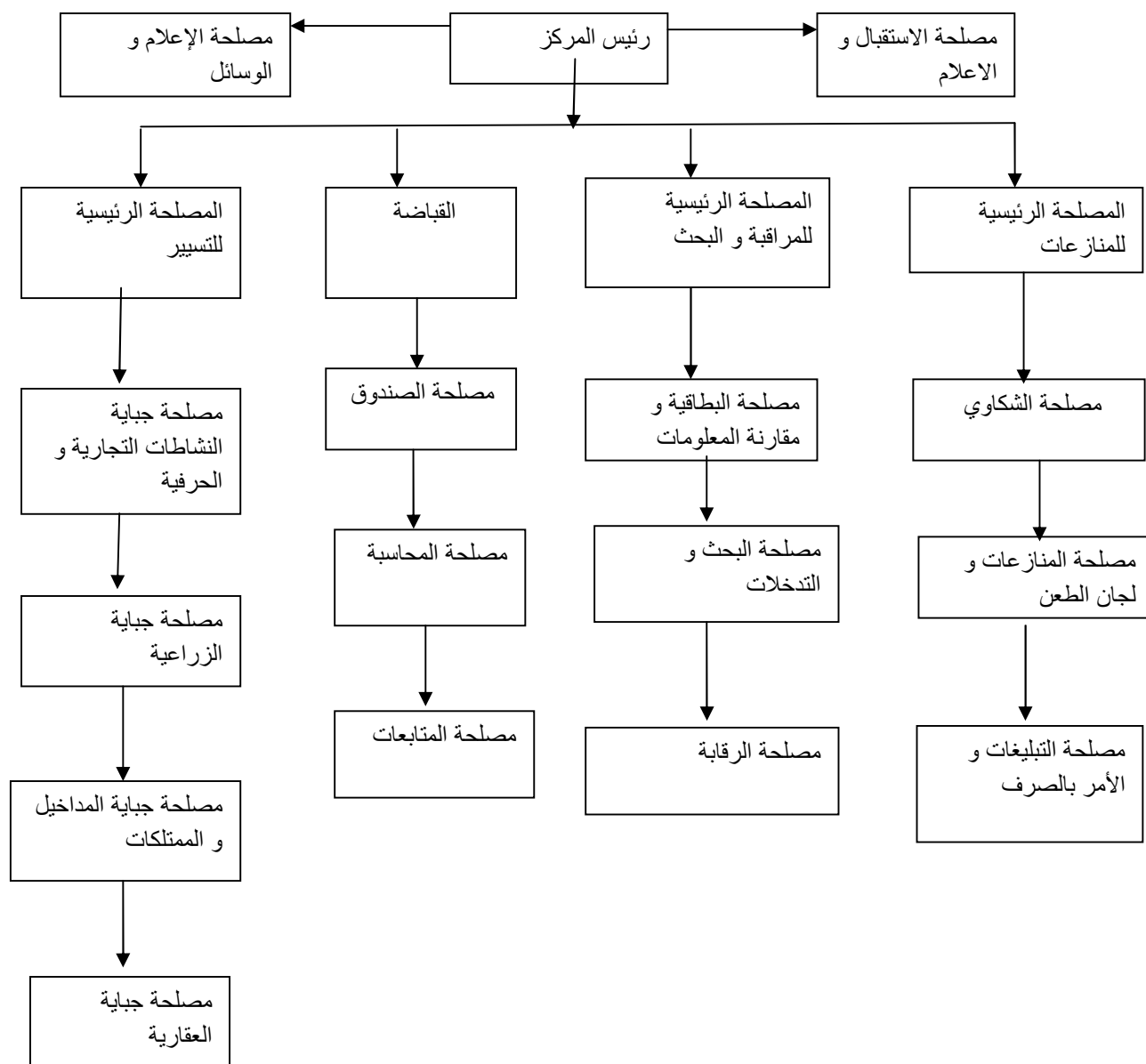
(4) **القباضة:** تتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان الجداول العامة أو الفردية التي أصدرت في حقهم و كذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل، تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري المفعول و المتعلقة بالتحصيل الجبري بالضريبة و كذا مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة و تقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة و تضم القباضة ثلاث مصالح هي : مصلحة الصندوق، مصلحة المحاسبة و مصلحة المتابعات

(5) **مصلحة الاستقبال و الإعلام:** تكلف بتنظيم استقبال المكلفين بالضريبة و إعلامهم و نشر المعلومات حول الحقوق و الواجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجواني للضرائب

(6) **مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل:** تكلف باستغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها و كذا التسيير التأهيلات و الرخص الموافقة لها، إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات، القيام بمهام مرتبطة بنظافة و أمن المحلات .

1 قرار وزاري مشترك المؤرخ في 25 صفر 1430 الموافق ل 2009/02/21 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحيتها ، من المرجع السابق ، ص22.

الشكل رقم 02: المخطط التوضيحي للهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب



المصدر: المركز الجوازي للضرائب ، مديرية العلاقات العمومية ،نشرة 2016،ص4

خلاصة الفصل

بعد قيام ادارة الضرائب بعصرنة هياكلها و التي تتمثل في مديريات كبريات المؤسسات و المركز الضرائب ، المركز الجواني للضرائب قامت بتقسيم المكلفين بالضريبة إلى ثلاث فئات ينتمون الى هذه الإدارات الحديثة فئة أولى و تشمل المؤسسات الأجنبية و الشركات الجزائرية التي يفوق رأسمالها أكثر من مئة مليون دينار جزائري اما فئة الثانية فكانت في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يفوق رأسمالها ثلاثين مليون دينا جزائري و لا ينتسبون الى مديريات كبريات المؤسسات و يمسون المحاسبة وفق احكام 09 و 10 من قانون التجاري ، و هذين فئتان تخضعان الى النظام الحقيقي.

اما الفئة الاخيرة فتشمل صغار المكلفين و الذين ينتمون الى النظام الجزافي و هي اقل من ثلاثين مليون دينار جزائري و بهذه طريقة تم التكفل بجميع المكلفين بالضريبة .

الفصل الثاني :



دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعريش

2016/2012

تمهيد:

إن مركز الضرائب برج بوعريريج يعتبر من الهياكل العصرية والمستحدثة للإدارة الضريبية يقع وسط بلدية برج بوعريريج، فمن خلال تجسيدنا للجانب النظري وإسقاطه على أرض الواقع ضمن هيكل من الهياكل الجبائية العصرية، قمنا بدراسة حالة هذا المركز حيث قسمنا دراستنا التطبيقية إلى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول: تقديم دراسة حالة لمركز الضرائب و تم تطرق إلى التعريف بالمركز، الاختصاص الإقليمي، بالإضافة إلى صلاحيات وتنظيم المركز، وكذلك قمنا بدراسة تقييمية شاملة لكافة مصالح المصالح المتواجدة بالمركز من خلال المبحث الثاني و ثم بعد ذلك اشرنا إلى أهم المعوقات التي تحول دون السير الحسن للمركز ضمن المبحث الثالث.

المبحث الأول : تقديم دراسة الحالة الميدانية لمركز الضرائب ببرج بوعريريج

نظرا لأهمية المركز الضرائب ببرج بوعريريج فقد تم استحداثه لأجل تقديم إضافة نوعية للخدمات المقدمة و تحسين استقبال المكلفين وتبيان واجباتهم و حقوقهم و تحسين الأداء و تقليص بيروقراطية .

المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب

يقع المركز وسط ولاية برج بوعريريج وهو عبارة عن هيكل إداري حديث وعصري مجهز بكافة الوسائل الضرورية للعمل الإداري و التكفل الأحسن للمكلفين الخاضعين له، تم افتتاحه رسميا 2 ديسمبر 2012 ، كما يعتبر من الصنف الثالث ، وهو عبارة عن مركز موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير ، التحصيل ، المراقبة و المنازعات .

المطلب الثاني: صلاحيات مركز الضرائب

مركز الضرائب هو مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب و لها علاقة مباشرة فيما يتعلق بمركز الإحصائيات و برمجة المراقبة الجبائية و الأعمال المتنازع عنها التي تتجاوز سلطة رئيسها.

ويكمن دوره في ضرورة تحسين عملية التسيير ومراقبة المكلفين ذوي الأهمية المتوسطة و الذين لا يتبعون مديرية كبريات المؤسسات حيث تقوم بأعمال الترقيم و متابعة التصريحات الجبائية و التسديدات و التسجيل المحاسبي للإيرادات والمراقبة وأعمال التحصيل لهذه الفئة من المكلفين.

أولا : صلاحيات مركز الضرائب

يتخصص مركز الضرائب ببرج بوعريريج بمتابعة المكلفين (شركات و أشخاص طبيعيين) المتعلقين بالنظام الحقيقي لفرض الضريبة (باستثناء الذين يتبعون مديرية كبريات المؤسسات) وكذلك المهن الحرة و الاختصاص الإقليمي يكون على مستوى الولاية ماعدا في التجمعات الحضرية الكبرى وعدد الملفات في المركز حوالي 2000 ملف حيث يتم إنشاء في

هذه الحالة عدة مراكز و يمكن لها أن تقوم بإنشاء مراكز تسيير تابعة له بهدف تجنب تعدد مراكز ضرائب صغيرة الحجم في منطقة واحدة.

ثانيا: الضرائب المسيرة من قبل مركز الضرائب

مراكز الضرائب تسيير مجمل الضرائب المتعلقة بمجالها الإقليمي على أساس ملف واحد، لكل مكلف يجمع كل المعلومات المتعلقة بالمكلف باستثناء الرسم العقاري الذي يبقى إلى غاية إنشاء مصالح عقاري الذي يبقى إلى غاية إنشاء مصالح عقارية مختصة بالتسيير، ويخضع المكلفين التابعين لمركز الضرائب لضرائب التالية:

1. **الضريبة على الدخل الإجمالي** : ضريبة سنوية واحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين ، تفرض على الدخل الصافي الإجمالي حسب نص المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة ،
2. **الضريبة على أرباح الشركات**: ضريبة سنوية، وحيد، عامة، تصريحية على مجمل الأرباح و المداخل التي تحققها الشركات و الأشخاص المعنوية حسب نص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
3. **الرسم على القيمة المضافة**: هي ضريبة عامة، حقيقية، متعلقة بالقيمة، حيادية، تصريحية، غير مباشرة تفرض على الإنفاق الإجمالي أو الاستهلاك الإجمالية مختصة بالتسيير من قبل مفتشيات خاصة .

ثالثا: الحقوق و الرسوم التي يتم التي يتكفل بها من طرف مركز الضرائب

1. **الرسم على النشاط المهني**: هو ضريبة عامة على كل المبيعات والخدمات.
2. **الرسم الداخلي على الاستهلاك**: يطبق هذا الرسم على المنتجات المصنعة محليا أو المستوردة حسب التعريفات و المعدلات المبنية في المادة 25 من قانون الرسوم على الأعمال .
3. **رسم المرور**: يحدد هذا الرسم عن طريق أحكام مادتين من قانون الضرائب غير المباشرة و هما المادة 47 المحددة للتعريفات بالهيكولتر، المطبقة على المواد المصنوعة من أساس كحولي الروم، المشهيات و العطور، و المادة 176 المحددة للتعريف المطبقة على الخمر .

4. **حق الطابع** :هو ضريبة تستحق عند تكوين مختلف الوثائق الإدارية، العقود، والاككتابات التي يمكن أن تستخرج من العدالة أو تصلح أمام القضاء، كما يجب أن يحصل هذا الحق الذي ينبغي أن لا يقل عن 5 دج عن طريق تطبيق التعريفة.

المطلب الثالث : الموارد البشرية للمركز

يسير مركز الضرائب رئيس مركز معين بموجب قرار إداري من طرف مديرية الضرائب ببرج بوعريريج و التابع لها إقليميا، يتكون تعداد موظفي و عمال مركز الضرائب من 85 موظف، أعوان حراسة و النظافة، السائقين و القائمين على المركز موزعة ضمن مصالحه المختلفة كالآتي:

الجدول رقم 01: الموارد البشرية في مركز الضرائب سنة 2016

الوحدة (موظف)

مركز الضرائب	عدد الموظفين
رئيس المركز وموظفيه في الأمانة	03
مصلحة المراقبة والبحث	29
مصلحة التسيير	08
مصلحة المنازعات	06
القباضة	27
مصلحة الاستقبال والتوجيه	06
مصلحة الاعلام و الوسائل	06

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على معطيات مصلحة الوسائل سنة 2016

المبحث الثاني : دراسة تقييمية للمصالح مركز الضرائب ببرج بوعريرج

يتكون مركز الضرائب من 03 مصالح رئيسية : _ المصلحة الرئيسية للتسيير

_المصلحة الرئيسية للمراقبة

_ المصلحة الرئيسية للمنازعات

ومصلحتين ثانويتين: _ مصلحة الاستقبال و الإعلام

_مصلحة الإعلام و الوسائل

وقباضة المركز الضرائب

المطلب الأول :المصالح الرئيسية للمركز

أولاً: المصلحة الرئيسية للتسيير الملفات

يتجسد ذلك بالقيام ببعض المهام مثل التكفل بمهام الوعاء و متابعة تحصيل الضرائب و

الحقوق و الرسوم ، معالجة ملفات استرجاع الرسم على القيمة المضافة و تنفيذ برامج مراجعة

هذه الملفات والتي تتزايد بشكل ملفت للانتباه نظرا للتنظيم الملائم و نوعية الخدمة المقدمة .

فمنذ فتح المركز في 2012 و بدء عمله في 2013 بعدد ملفات قدر ب1100 ملف حتى

وصل سنة 2016 إلى 1804 ملف (كما يبينه الجدول التالي)

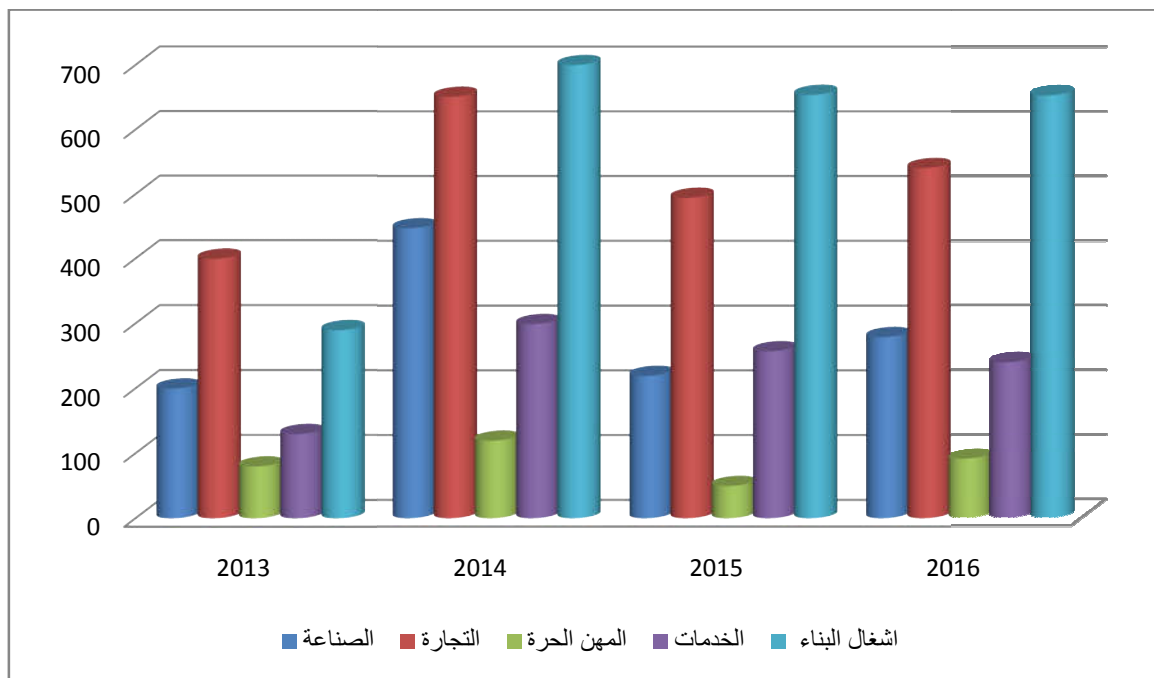
جدول رقم 02 : يمثل عدد الملفات بمصلحة التسيير

(الوحدة: ملف جبائي)

القطاعات/السنة	2013	2014	2015	2016
الصناعة	200	448	220	280
التجارة	400	651	495	541
المهن الحرة	80	120	50	90
الخدمات	130	300	258	240
اشغال البناء	290	710	654	653
المجموع	1100	2229	1677	1804

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المصلحة الرئيسية للتسيير بمركز الضرائب ببرج بوعريريج

الشكل رقم 03 :المخطط البياني للمكلفين بالضريبة على مستوى مصلحة الرئيسية للتسيير



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول

نلاحظ من المخطط البياني أن عدد المكلفين متغير في قطاعات الصناعة و التجارة والخدمات بينما نلاحظ تزايد مستمر في عدد المكلفين في القطاع الأشغال العمومية نتيجة للتحفيز على النشاط و منح امتيازات على حساب قطاع معين لتشجيع على النهوض به .

كما يبين الجدول الآتي طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة في المصلحة التسيير:

الجدول رقم 03 : طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة خلال السنوات الأربعة

(الوحدة: طلب)

السنوات	عدد الطلبات	مقبولة	المرفوضة		تخفيض
			شكلا	مضمونا	
2013	09	0	02	01	06
2014	12	0	01	02	09
2015	15	04	01	04	06
2016	14	04	01		09

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات رئيس المصلحة الرئيسية للتسيير

نلاحظ تطور في عدد الطلبات حيث بلغت سنة 2013 (09) طلبات الى أن تطورت سنة 2015 (15) طلب مقابل (14) طلب سنة 2016 حيث رأينا أن الطلبات المقبولة ثابتة حيث بلغت (04) طلبات مقابل تزايد في عدد الطلبات المرفوضة و طلبات التخفيض وهذا ما يدل على سرعة اتخاذ القرارات التنظيمية المتخذة على مستوى هذه المصلحة.

ثانيا : المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث

يتطلب التحكم في أداء الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب خصوصا تنفيذ برامج مراجعة المحاسبة و متابعتها و اقتراح التسجيل في البرامج السنوية للرقابة ، البحث و استغلال المعلومة الجبائية و كذا انجاز التحقيقات و التحريات .

تتكون مصلحة المراقبة الجبائية من خمس (05) فرق تقوم بالتحقيق في المحاسبة و التحقيق المصوب والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ، وتضم 28 موظف (كما يبينه الجدول التالي).

الجدول 04 :يمثل عدد المحققين المتواجدين بمصلحة المراقبة

الوحدة : (ملف جبائي)

السنوات	التحقيق المحاسبة	التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية 07 فرق
2013	57	148
2014	42	145
2015	60	122
2016	44	143

المصدر: المصلحة الرئيسية للمراقبة برج بوعريريج ملحق رقم 01 ص

ثالثا :المصلحة الرئيسية للمنازعات :تتكون من مصلحة رئيسية و 03 مصالح وهي :

• مصلحة الاحتجاجات

• مصلحة لجان الطعن و المنازعات القضائية

• مصلحة التبليغ و الأمر بالصرف

المنازعات الضريبية: تتضمن الإجراءات المتبعة فيما يخص الطعن النزاعي الخطوات التالية:

1. **الشكاوي النزاعية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب برج بوعريريج:**

يتعلق هذا الطعن بالشكاوي المتعلقة بالضرائب أو الرسوم أو الحقوق أو الغرامات المعدة من قبل مركز الضرائب، عندما يكون الغرض منها الحصول أما على استدراك الأخطاء المرتكبة في وعاء الضريبة أو في حسابها أو الاستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي، كما يجب على المكلفين بالضريبة التابعين لتسيير مركز الضرائب إرسال الشكاوى إلى رئيس المركز الذي يتبعه مكان فرض الضريبة مع تسليم وصل بذلك.

2. اختصاص رئيس مركز الضرائب:

يفصل رئيس مركز الضرائب باسم المدير الولائي للضرائب في الشكاوي المرسلة إليه من طرف المكلفين بالضريبة التابعين له، كما تمارس هذه السلطة النطق بقرارات التخفيض أو القبول الكلي أو الجزئي أو الرفض المتعلقة بقضايا ذات مبلغ إجمالي لا يتجاوز خمسة ملايين دينار(5000000دج) .

يجب أن يفصل مدير مركز الضرائب في الشكاوي المقدمة إليه في أجل أقصاه أربعة أشهر اعتبارا من تاريخ تقديمها .

غير انه يمكن لرئيس مركز الضرائب أن يبت فورا بالرفض في الشكاوي غير الجديرة بالقبول نهائيا ، وخاصة المقدمة بعد انقضاء الآجل.

1. التحقيق في الشكاوي:

لكي يتم الفصل في الشكاوي يجب احترام الشروط الشكلية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية، كما يجب أن تكون الشكاوي :

✓ فردية ، غير انه يجوز للمكلفين بالضريبة الذين تفرض عليهم الضريبة جماعيا و أعضاء شركات الأشخاص الذين يعترضون على الضرائب المرفوضة على الشركة أن يقدموا شكاوي جماعية.

✓ محررة على ورق، تحت طائلة عدم القبول، يجب أن تضمن كل شكاوي زيادة على المعلومات الضرورية لتعريف الشاكي (الاسم و اللقب):

- ذكر الضريبة المعترض عليها
- بيان رقم المادة من الجدول الذي سجلت تحته هذه الضريبة ان تعذر استظهار الإنذار، وفي الحالة التي لا تستجوب فيها الضريبة، ترفق الشكاوي بوثيقة تثبت مبلغ الاقتطاع أو الدفع
- عرض ملخص لوسائل و استنتاجات الطرف
- توقيع صاحبها باليد

2. اجل تقديم الشكوى:

ينقضي اجل الشكوى إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي سنة إدراج الجدول او حصول الأحداث الموجبة لهذه الشكوى

3. انقضاء اجل الشكوى :

31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي استلم خلالها المكلف بالضريبة إنذارات جديدة في حالة وقوع أخطاء في الإرسال، حيث توجه له مثل هذه الإنذارات من طرف مصلحة الضرائب التي يتبعها.

31 ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي تأكد فيها المكلف بالضريبة من وجود ضرائب مطالب بها بغير أساس قانوني جراء خطأ أو تكرار. عندما لا تستجوب الضريبة و ضع الجدول تقدم الشكاوي:

- إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية التي تمت فيها الاقتطاعات، أن تعلق الأمر باعتراضات تخص تطبيق الاقتطاعات من المصدر.
- إلى غاية 31ديسمبر من السنة الثانية التي تلي السنة التي تدفع فيها الضريبة برسمها، أن تعلق الأمر بالحالات الأخرى، لا يتم قبول الشكاوي إذا لم تقدم خلال الآجال القانونية أو كانت لا تخضع للقواعد الشكالية التي حددها التشريع .

4. دراسة مضمون الشكوى:

الدراسة و البحث: يقوم بتحليل طلب المكلف بالضريبة عون محل حيث يقوم بالبحث عن صحة الوقائع، و النظر في أساس الطلب بالأخذ بعين الاعتبار قانونية إجراءات فرض الضريبة، المبادئ التي اتبعها كدليل و النقائص المستتبهة و التي تسمح بالقيام بالتعويض باستعمال بطاقة تحليل شكوى التي يمضي عليها رئيس مصلحة المنازعات بعد إعطاء الرأي فيها ،وفي الأخير يقوم رئيس مركز الضرائب اتخاذ القرار النهائي و الإمضاء عليها أو اقتراح التحويل إلى مدير الضرائب بالولاية بالنسبة للطلبات التي ليست من اختصاصه.

يجوز للمكلف بالضريبة الذي ينازع من خلال الشكوى في صحة أو مقدار الضرائب المفروضة عليه أن يرجئ دفع القدر المتنازع فيه من الضرائب خلال دفع مبلغ يساوي 20% من هذه الضرائب لدى قابض مركز الضرائب إذا طلب الاستفادة من ذلك في شكواه.

يمكن للمكلف بالضريبة الذي لا يرضى بالقرار المتخذ بشأن شكواه من طرف رئيس مركز الضرائب اللجوء إلى لجنة الطعن الولائية في أجل أقصاه 04 أشهر ابتداء من تاريخ قرار الإدارة .

المنازعات التي فصل فيها مركز الضرائب برج بوعريريج: سنقوم بعرض عدد الشكاوي في مركز

الضرائب برج بوعريريج خلال الفترة 2013/2016 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 05 : يمثل شكاوي التي فصل فيها مركز الضرائب ببرج بوعريريج

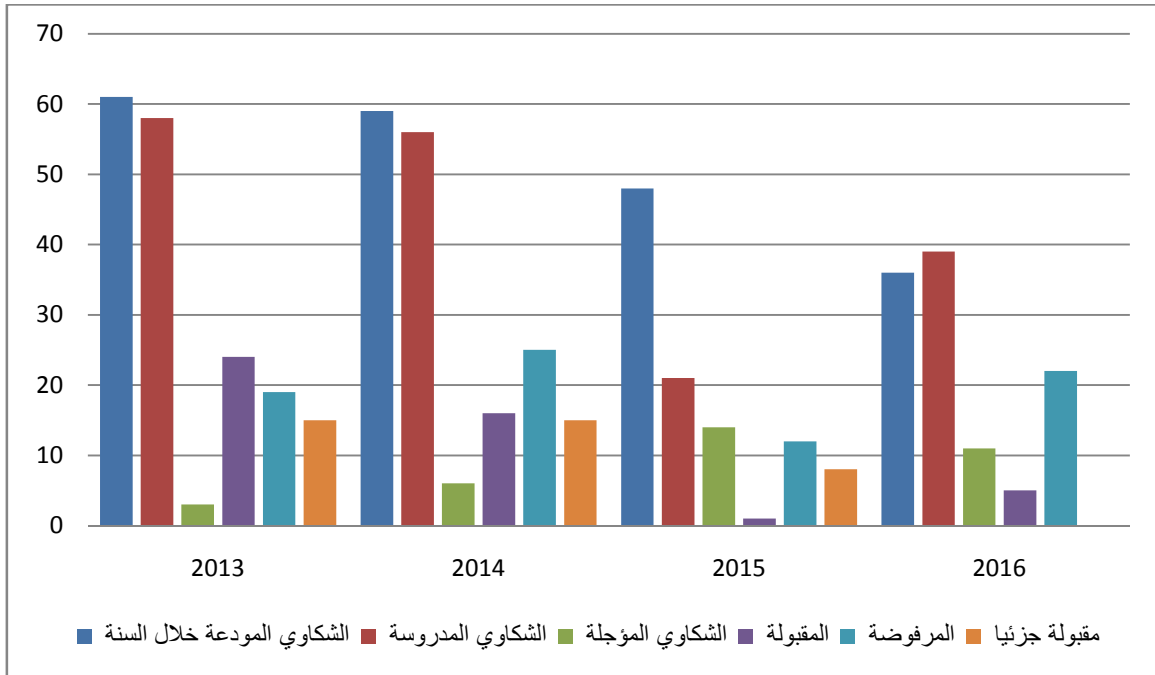
الوحدة: (شكوى)

السنوات	عدد الشكاوي المودعة خلال السنة	عدد الشكاوي المدروسة	عدد الشكاوي المؤجلة	مقبولة		مرفوضة	
				كلياً	تخفيضاً	شكلاً	مضموناً
2013	61	58	3	24	15	10	09
2014	59	56	6	16	15	20	05
2015	48	21	14	01	8	02	10
2016	36	39	11	05	12	06	16

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات رئيس مصلحة منازعات مركز الضرائب ببرج بوعريريج

من خلال الجدول سالف الذكر يتبين لنا أن عدد المنازعات المفصول فيها يتناقص مع تقدم السنوات حيث كان عدد الشكاوي في 2013 حوالي 61 شكوى وتناقص مع مرور السنوات حتى وصل إلى حوالي 36 شكوى في 2016، وهذا يوحي بأن هناك حوار و تجاوز بين الإدارة و المكلفين بالضريبة.

الشكل رقم 04 : التمثيل البياني للشكاوي التي أودعت لدى مركز الضرائب



المصدر: من إعداد الباحثين

حيث نلاحظ من مخطط البياني أن الشكاوي المودعة و المدروسة منذ 2013 في تناقص مستمر نظر لسرعة معالجة الشكاوي والرد عليها، وهذا راجع إلى نجاعة أداء أعوان المصلحة

المطلب الثاني: مصلحتي الاستقبال و التوجيه, الاعلام و الوسائل

1. **مصلحة الاستقبال:** يسهر مركز الضرائب عن طريق مصلحة الاستقبال التي تعتبر الواجهة الأولى لمجمل مصالحه الرئيسية، على ضمان استقبال فعال و نوعي لكل مستعمليه، إعلام و لصق كل المعلومات الخاصة بشروط الدخول و الاستقبال في المركز قصد تبسيط الدخول إلى المركز و دوره الرئيسي تقديم المعلومات قصد إرضاء المكلفين.
- أ. **الاستقبال بالمدائمة:** من الأحد إلى الخميس من الساعة 09.00 الى 12.00 و من الساعة 13.30 إلى 16.00.
- ب. **الاستقبال الشخصي:** يتكلف بهذا الاستقبال أعوان مؤهلين و متعددي الاختصاصات الذين يتعين عليهم التقيد بالقواعد التالية:

✓ ضمان الكشف عن الهوية

✓ تسهيل الإجراءات الإدارية

✓ تسيير بفعالية للاستقبال بالموعد

✓ الاستقبال بعناية للأشخاص ذوي الحركة المحدودة

✓ تخصيص استقبال ملائم للأشخاص الذين يعانون صعوبات

✓ احترام سرية الاستقبال و تقليص مدة الانتظار

ت. **الاستقبال الهاتفي:** يتكلف أعوان الاستقبال بالرد على الطلبات المتعددة عبر الهاتف والمتعلقة بالمعلومات ذات الطابع العام (طرق التصريح، نسبة الرسم على القيمة المضافة، أنظمة فرض الضريبة، الحقوق و الضمانات الممنوحة للمكلفين).
الوثائق الجبائية : تسلم على مستوى مصلحة الاستقبال المطوية و المنشورات المبسطة للنظام الجبائي.

المطبوعات و مختلف التصريحات: (تسلم تصريحات G50 ، الميزانية)

ث. **إصغاء فعال بغية التطور:**

إيجاد في فضاء الاستقبال صندوق اقتراحات أو صندوق الآراء و كذا بطاقات للاقتراح تسمح بإبداء ملاحظات واقتراحات الزائرين للمركز المتعلقة بالتزامات الإدارة الجبائية.
سجل الشكاوي : يوضح هذا السجل تحت تصرف التصرف لتدوين الملاحظات و الاقتراحات .
يتم الرد على الشكاوي في أجل أقصاه عشرون (20) يوم.
قصد جمع الانشغالات ذات الطابع الجبائي و المرتبطة بممارسه نشاط المكلفين بالضريبة يقوم مسؤولي مركز الضرائب ببرمجة لقاءات مع ممثليهم (الجمعيات و الاتحادات المهنية).

ثانيا: **مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل تتكون من :**

- **نظام الإعلام الآلي:** نظام تسيير الجبائية (SGF) صمم هذا البرنامج في إطار برنامج (MARA) وتم وضعه حيز التشغيل في مركز الضرائب، تسمح هذه الأداة بالتسيير الرقمي للملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة .

وهذا النظام يتكون من ثلاث مكونات رئيسية:

أ. _ الدخول إلى الذاكرة S.I.M

لكل مصلحة مقياس يتم الدخول فيه للاستعمال عن طريق اللقب و الاسم و المفتاح السري لمستعمل الحاسوب، يستطيع رئيس المركز عن طريق هذه التطبيقات مراقبة كافة المصالح بما في ذلك قباضة و مصالحها

ب. _ النظام المعلوماتي SGF عبارة عن تطبيق من نوع WEB

ت. _ تخزين المعطيات لكافة المصالح (sauvegarde les bases de données)

وسائل التسيير لمركز الضرائب :و تسهر على كل الوسائل المادية التي تدخل في تسيير المركز بما في ذلك :

✓ المكاتب و الكراسي

✓ أجهزة التبريد و التسخين المركزي

✓ كميرات المراقبة

✓ المحركات الكهربائية

✓ الأجهزة و الوسائل المكتبية

يتكون مركز الضرائب من طابق ارضي زائد ثلاث طوابق، يوجد بالطابق الأرضي مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل و مصلحة الاستقبال و الإعلام و قباضة المركز، و الطابق الأول مصلحة الرئيسية للتسيير الملفات و المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث في الطابق الثاني، مصلحة الرئيسية للمنازعات و مكتب رئيس المركز.

المطلب الثالث : قباضة مركز الضرائب: ومنتظر في هذا الجانب الى:

أولاً: مصلحة الصندوق: وتضم

1. **بداية فتح الصندوق:** اختصاص مصلحة الصندوق هو قبض مبالغ التخليص نقداً، حيث يقوم المكلفون بدفع الضرائب بالتسديد بأنفسهم و بطريقة عادية لدى قباضة المركز عبر وثيقة شهرية هي تصريح (G50) (الملحق 02ص) أو الجداول الفردية

rôle individuel التي تفرض بسبب عدم التصريح أو التأخير في تقديمه، و تقوم بإعداده إدارة مركز الضرائب و يقوم المكلف بالضريبة بدفعه لدى أمين الصندوق

(caissier) في الآجال القانونية و حسب طبيعة الضريبة .

يحصل قابض الضرائب على تصريحات السلسلة (G50) أو الجداول الفردية التي تفصل في مختلف مبالغ الضريبة مثل: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الرسم على النشاط المهني (TAP) و حق الطابع (DT) و يكون التصريح في كل شهر موالي لشهر رقم الأعمال. قد تزداد نسبة غرامات التأخير و تتراوح في بعض الأحيان من 10% إلى 25% في حالة عدم التسديد في الآجال المحددة، يقوم القابض بالمصادقة على التصريح (G50) من نسختين تبقى نسخة في قبضة مركز الضرائب لدى مصلحة الصندوق، أما الثانية فيتم إعادتها إلى المكلف بعد تسديده لما عليه من دين مع حصوله على وصل يثبت عملية التسديد، ثم يقوم أمين الصندوق بتقديم ما لديه من تصريحات (G50) مع وصولات التسديد و الجداول الفردية إلى مصلحة المحاسبة التي تقيدها في حساب خاص يسمى H61.

ج. إما في حالة الصكوك البنكية فتكون مشطوبة و حاملة لقيمة الضريبة المراد دفعها بالأرقام و الحروف لفائدة قابض مركز الضرائب و ممضي عليها.

يحصل المكلف بالدفع على وصل التسديد، لكنه لا يعفى مباشرة من الضريبة بل يقوم أمين الصندوق بتحويل الصكوك إلى مصلحة المحاسبة، ثم توجه بعد ذلك للتحصيل لدى مصلحة الخزينة بالولاية لتسديد الفعلي للمكلف بالضريبة.

2. حالة الشيك المرفوض:

بعد إرسال المركز للصكوك البنكية للخزينة من اجل تحصيلها قد يرفض بعضها بسبب عدم وجود رصيد لدى المكلف بالضريبة أو لوجود حجز لرصيده، فحينها يرجع الشيك مرفق بإشعار بالدين (avis de débit)، عندها تقوم قبضة المركز بفرض غرامة قدرها 10% بالإضافة إلى غرامة تحصيل على المكلف، وينشا الدين من جديد.

3. غلق الصندوق:

يقوم أمين الصندوق بتوقيف عمل الصندوق عند نهاية العمل اليومي، ويسجل كل المبالغ في دفتر يدعى (H7) ليقوم بتقديمه إلى القابض، بالإضافة إلى الوصولات من اجل فحصها و التأكد من مطابقتها مع ما هو في الصندوق، لتسلم بعد ذلك لمصلحة المحاسبة.

ثانيا: مصلحة المتابعة: إن نظام المتابعة نابع من مختلف القواعد المتواجدة في القانون الجبائي أو في قانون الإجراءات المدنية .

شروط المتابعة: فيما يخص شروط المتابعة فهناك شروط مبدئية و أخرى شكلية أ. الشروط المبدئية :

وجود دين دخول الاستحقاق : يجب على أعوان المتابعة الذين يمثلون القابض أو مركز الضرائب أن يكونوا حائزين على سند التحصيل القانوني لكي يمكنهم متابعة المكلفين بصفة قانونية.

لا يمكن للأعوان المتابعة متابعة إجراءات المتابعة إذا توفر لديهم شرط استحقاق الدين ، وقد يلغى هذا الشرط إذا قام المكلف بالضريبة بتمديد أجل التسديد sursis de paiement، أو حصوله على رزنامة للدفع أو تسديد ماعليه calendrier de paiement.

يتم تطبيق غرامات التأخير الخاصة بالجداول الفردية بنسبة 10% في حالة الدفع بعد 30 يوم من تاريخ نشأة الدين ،أما في حالة عدم التسديد في اجل قدره 30 يوم من التاريخ السابق يتم البدء في تطبيق غرامة تمهيدية تقدر ب3% عن كل شهر تأخير دون أن تتجاوز هذه الغرامة نسبة 25% .

في حالة الإصدارات التكميلية و الإضافة الناتجة عن التصريحات الناقصة أو عدم وجودها أصلا تكون غرامات التأخير واجبة التحصيل في حالة الإصدارات التكميلية أو الإضافية الخاصة بجداول الضرائب و الرسوم المباشرة.

كما أن هناك حالات يجب أن يتم فيها التحصيل الفوري للضرائب، بمعنى انه بمجرد إدراج الجداول في التحصيل و ذلك إذا توقف المكلف عن ممارسة مهنته التجارية أو في حالة وفاته و كذلك رحيله عن النطاق الإقليمي لمركز الضرائب .

ب. **الشروط الشكلية:** تتمثل أساسا في الطرق القانونية التي يجب إتباعها للتبليغ و التي تتم عن طريق البريد في حالة الغرامات القضائية و أعوان المتابعة في حالات أخرى. يشترط أن تحمل أوامر المتابعة التي يصدرها الأعوان مجموعة من المعلومات المهمة الخاصة بالمركز من جهة و المستلم من جهة أخرى و هذه المعلومات هي: التاريخ الخاص بعملية التبليغ، اسم القابض، تعيين عون المتابعة، اسم الشخص الذي أرسل إليه أمر المتابعة، الموضوع الذي يحتويه أمر المتابعة

عملية المتابعة في مجال التحصيل تشمل ثلاث مراحل هي: التنبيه، الحجز ، البيع
أ. **الإخطار Le commandement**: هو وثيقة تحرر من طرف عون المتابعة، ويقوم بإرسالها عن طريق البريد مرفقة بوصل إيداع للمكلف يطالبه بدفع ما عليه لدى قبضة مركز الضرائب ، كما يجب أن يحزر التنبيه باللغة العربية و يشترط فيه عدم حمله لأي شطب و بصفة عامة يعتبر التنبيه أول إجراء في عملية المتابعة و بدونه لا تعد عملية المتابعة قانونية و تحرير التنبيه يجب أن يخضع لشروط قانونية، و أن يكون حاملا المعلومات التالية:

- اسم ولقب و عنوان المكلف
 - رقم المادة و مبلغ الضريبة و طبيعة الإخضاع
 - تاريخ تحرير التنبيه و إمضاء القابض، اسم ولقب عون المتابعة
 - اسم ولقب الشخص الذي سلم له التنبيه إن كان لغير المكلف
- ب. **الحجز La saisie**: هو المرحلة الثانية لعملية المتابعة بعد إرسال وثيقة التنبيه، أي في حالة ما إذا لم يمثل المكلف للتنبيه ولم يقم بتسديد ما عليه أو جزء منه، كما يعتبر الحجز عملية قانونية يقوم بها أعوان المتابعة المحلفين من اجل بيع الشيء المحجوز و من ثم اقتطاع الأموال المستحقة من المكلف بالضريبة لصالح الإدارة الضريبية و له عدة أنواع نذكر منها:

1 -الحجز المنقول la saisie mobilière : وهو بمثابة عملية وضع اليد على ممتلكات المكلف المراد بيعها ، ويتم هذا الحجز عن طريق تحضير محضر الحجز الذي يتضمن المعلومات التالية:(تذكير التنبيه_ وصف الأشياء المحجوزة _ تعيين الحراس و إمضاءاتهم) ،أما في حالة الضرورة يتعين تاريخ البيع .

2 -الحجز العقاري La saisie immobilière : يتم في حالة عدم كفاية المنقولات، ويتمثل قيام القابض بالحجز على العقارات التي يملكها المكلف ، ويتم رهنها لمصالح الخزينة العمومية وللحجز العقاري ثلاث مراحل أساسية هي(وضع العقار تحت القضاء _ إعداد العقار تمهيدا للبيع _ البيع بالمزاد العلني).

3-الحجز التنفيذي:هو إجراء وضع يد العدالة على كل منقول خاص بالمدين ويكون بحوزته لغرض بيعه، والحجز التنفيذي يعتبر أمرا قضائيا بموجب قرار تنفيذي بحجز منقولات يملكها المدين بغية بيعها لتسديد الدين، يتم الحجز بعد يوم واحد من تاريخ تبليغ الإخطار وعدم تحرير المكلف من ديونه .

و يطبق هذا الحجز على الأشياء المنقولة بموجب المادة 528 من القانون المدني "الأشياء المنقولة هي التي تتحرك بنفسها أو لقوة خارجية" :

1. الحسابات المالية:

✓ C/100.002: حساب خاص بالسيولة النقدية.

✓ C/100.005: حساب خاص بالعمليات البنكية.

✓ C/250.002: حساب خاص بالصكوك البريدية والحوالات.

2. حسابات التحويل:

✓ C/500.002: حساب خاص لتحويل المداخل من قبضة الضرائب إلى أملاك الدولة

أو الجمارك.

✓ C/500.017 : حساب يخص التسبيقات الخاصة بخزينة الولاية.

✓ C/500.018 : حساب النفقات المدفوعة لخزينة الولاية .

3. **حسابات الودائع:** وهي حسابات تستعمل لحفظ أموال المكلفين بالضريبة في انتظار تسويتها سواء باسترجاعها أو تطبيقها في مبلغ المدين إن كان مدينا

✓ C/431.001 : حسابات فائض الدفع

✓ C/431.007 : وهو الفائض الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات عند إصدار شهادة الإلغاء أو التخفيض

✓ C/500.001 : تخص المداخل التي لا يعرف غرضها ،وبعد ظهور الشخص تتم عملية التسوية

✓ C/500.006 : حساب خاص بتسوية القابض لنفقاته بعد أن تتم عملية إلغاء الصك البريدي أو البنكي أو بعد إلغاء التحصيلات من قبل الحسيلة

✓ C/500.007 : حساب تسبيقات القابض لتسوية الحسابات

4. **حسابات الميزانية:** وهي تخص كل الموارد التي يتم تحصيلها لدى قباضة مركز الضرائب و على سبيل المثال لا الحصر

✓ C/201.001 /L : الضريبة على الدخل الإجمالي

✓ C /201.001/M :الضريبة على أرباح الشركات

✓ C/500.020/A :الرسم على القيمة المضافة

✓ C/500.020/D :غرامات التأخير

✓ C/500.026/A :الرسم على النشاط المهني

الجدول رقم 05 : توزيع النسب المئوية للهيئات المستفيدة من حصيلة الضرائب

الوحدة (٧)

الهيئة المستفيدة الضريبية	خزينة الدولة Budget de l'état	الولاية wilaya	البلدية Commune	الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL	الصندوق المشترك للدخل FRC
TVA		%80	%10	%10	
IBS	%100				
IRG	%100				
TAP		%29.5	%65	%5.5	
PR					%100

المصدر : محاسبة قباضة مركز الضرائب ببرج بوعريريج

بعد هذا التقييم يعيد المحاسب جرد جميع المبالغ المحصلة من النسب المئوية لكل حساب على حدا، ليقوم بعملية التوقيف النهائي للحسابات المدونة في دفترتي H9 و H10 .
ترسل جميع المبالغ من طرف المحاسب إلى حساب خزينة الولاية C/500.017 عبر الحساب C/520.004 التي تقوم بتحويل المبالغ إلى الهيئات المستفيدة بناءا على الحصص المقدمة من طرف المحاسب .

ثالثا : مصلحة المحاسبة:

مهمة هذه المصلحة هو التسجيل المحاسبي لجميع العمليات التي تقع داخل قباضة المركز و تضم هذه المصلحة عديد الدفاتر المحاسبية، الحسابات المالية، سندات التحصيل الخ .

أ- **الدفاتر المحاسبية:** عبارة عن دفاتر محاسبية معرفة بالرمز H و مرقمة كلها حسب أهميتها و يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين هما:

1_دفاتر التلخيص وهي عبارة عن:

1-1 - دفتر H1 : وهو الدفتر الذي يتضمن جميع الإيرادات المحصلة عن طريق السيولة النقدية بصورة يومية بمعنى يظهر يوميا .

1_2-دفتر H2 : هو دفتر يشمل جميع المبالغ المحصلة عن طريق الصكوك البنكية.

1_3_دفتر H3 : وهو دفتر يشمل جميع المبالغ المحصلة عن طريق الصكوك البريدية.

2_دفاتر التقييد:

2_1_دفتر H4 : وهو دفتر العمليات المختلفة، يسجل فيه المحاسب العمليات الداخلية و التي تتمثل في الصكوك المرسله من خزينة الولاية.

2_2_دفتر H5 : هو دفتر يعرف بدفتر إخلاء خزينة القابض Dégagement de coffre ، أثناء تحصيل الإيرادات لدى الصندوق، يقوم القابض بإخلاء خزينته من الأموال المحصلة يوميا لصالح خزينة الولاية وهذا بتحرير دفتر المبلغ الذي اخلي من خزينة القابض بكتابة المبلغ المدفوع رقميا و حرفيا، اسم أمين الخزينة الولائية (الأمر بالدفع، رقم حسابه الخاص البريد، وكذا عنوان مقر الخزينة).

يقوم أمين خزينة الولاية بإرسال وصل يدعى cheque dégageement يمثل قيمة المبلغ المقبوض.

في حالة دفع المبلغ إلى خزينة الولاية عن طريق البريد فان مؤسسة البريد تأخذ حقها و ذلك باقتطاع 20% من المبلغ المدفوع و إرساله إلى الخزينة.

أما في حالة دفع المبلغ عن طريق البنك أو الخزينة مباشرة فلا تقتطع هذه النسبة ويحول المبلغ مجانا.

2_3 دفتر H6: وهو دفتر فيه كل المعلومات التي تخص النفقات و المداخل النقدية التي تتم عن طريق الحساب الجاري البريدي كإيداع المداخل اليومية المحصلة في البريد و إرسالها إلى خزانة الولاية .

2_4- دفتر H7 : هو دفتر مسودة الصندوق الذي يلخص كل العمليات التي تتم في الصندوق يوميا، سواء كانت إيرادات أو نفقات نقدية، بنكية أو بريدية، أو العمليات التي تخص دفتر، والذي ينقسم بدوره إلى قسمين هما:

أ. قسم يخص الصندوق النقدي الذي يحتوي على : رصيد الأمسية، مجموع الدفاتر اليومية و المجموع العام للمبالغ.

ب. قسم يخص الخزانة العامة لقباضة المركز و الذي بدوره ينقسم إلى أربعة جداول:

1_الجدول الأول: يخص الإيرادات débit

2_الجدول الثاني: يخص النفقات crédit

3_الجدول الثالث: يخص رصيد الأمسية solde veille

4_الجدول الرابع: يخص رصيد اليوم solde jour

رابعا :تحصيل قباضة مركز برج بوعريريج :نتناول تحصيل مركز الضرائب (كما هو مبين في الجدول رقم 06) خلال السنوات الأربعة 2013،2014،2015،2016.

الجدول رقم 07 : يمثل تحصيل مركز الضرائب ببرج بوعريريج

الوحدة (دج)

Catégorie des impôt et taxes	Recouvrement au 31 /12 /2013	Recouvrement au 31/12/2014	Recouvrement au 31/12/2015	Recouvrement au 31/12/2016
IRG globale	518115468.60	78235793.85	926016548.00	954330847.00
Autres+comptent rôle	15153564.01	31993039.26	35929266.57	159757123.00
IBS	822548417.6	1349547611.80	2014017198.90	1310229463.30
autres+comptent rôle	35469654.77	50832797.42		684092500.00
Enregistrement				
Timbre	48546212.90	37841257.20	35510137.00	47391677.00
Impôts divers sur les affaires c/201 003	1797039.00	2443723.00	1412321715.32	49869769.00
Contribution indirects c/201 004	10392843.00	14426084.07	31591882.51	47391677.00
Produits divers du budget	36474435.74	32492064.56		35895478.53
TAP	1404586824.53	1349671819.52	1412321715.32	1367134985.00
TF+TA				
VF	66995.00	20250.00	66995.00	166358.00
RAR BIC/BNC/ICR				
I. Patrimoine				
T E O M				
Taxe D habitation				
Produit de IRG des R.F				
TVA	2238908620.44	2489086474.00	2798337752.97	3388116852
Droits et taxes minières	66953830.28	117101465.25	50495402.00	125598778.00
Produit de L.I.F.U		56218219.00		4429668.00
TOTAL	5199013905.87	6315910598.93	7305834451.27	7935625391.94

المصدر : قباضة مركز الضرائب(الملحق رقم 03)

ارتفع من 5 مليار دينار جزائري سنة 2013 إلى تقريبا 8 مليار دينار جزائري، أي
 بزيادة قدرها تقريبا 3 مليار دينار جزائري (حسب ما بينه الجدول)، كما نلاحظ أن أكبر عدد
 من التحصيلات من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات، والرسم
 على القيمة المضافة، وهذا راجع الى فعالية الهيكلة الجبائية الجديدة.

المبحث الثالث: عوائق وتحديات تسيير مركز الضرائب

مركز الضرائب ببرج بوعريريج يقوم بتسيير الملفات الجبائية التابعة إقليميا لمجال اختصاصه و التي كانت تسيير من قبل، من طرف مفتشيات وقباضات في عدة بلديات، تسليم الملفات من هذه المفتشيات إلى المركز يكون في فترات متقطعة من جهة، و من جهة أخرى و في غالب الأحيان تكون غير مسوية من ناحية الوعاء أو المنازعات الضريبية سواء على مستوى المفتشية الأصلية أو مديرية الضرائب يخلق شيء من التذبذب في تسيير هذه الملفات وبالتالي يكون مركز الضرائب أمام حالات هو في غنى عنها، فمثلا قد يأتي من القباضة السابقة تخفيض كلي أو جزئي لملف نزاعي وهنا يخلق شيء من عدم اليقين لدى مصلحة المنازعات و القباضة بالمركز باعتبار المبالغ المحصلة لم يتم تحصيلها من طرف قباضة الضرائب.

المطلب الأول : معوقات التطبيقات المعلوماتية

إن مركز الضرائب يحتوي على نظام معلوماتي يعرف باسم SGF أي نظام التسيير الجبائي ، هذا النظام مصمم لرقمنة الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة تلقائيا وحسب نوعية النشاط ، وكذا القيام بالعمليات في مجال الوعاء الضريبي أو إصدار الجداول أو ملخص الجداول وفق شبكة معلوماتية داخلية بين مختلف مصالح المركز عبر الإعلام الآلي ، لكن بعض التطبيقات التي يعمل بها النظام المعلوماتي إما غير مطابقة لعمل المركز أو عدم معرفة العمل بها، ومن أهم هذه العوائق التي تواجه موظفي قباضة المركز فيما يخص إعداد الوصلات التي تحتوي على عدة تسديدات في آن واحد، كان يسدد (نقدا، شيك بنكي، شيك لحساب بريدي) في هذه الحالة يسجل النظام حالة واحدة إما نقدا أو شيك في حين أن النظام السابق سيرك الموجود بالقباضات الحالية يوزع هذه التسديدات حسب كل حالة .

لاحظنا أثناء دراستنا لحالة مركز الضرائب سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية فان المركز مصمم من اجل التخفيف أو التقليل من الوثائق الإدارية قدر المستطاع إلا أن طرح

مشكل طرح التطبيقات الموجود بنظام التسيير الجبائي حال دون نسيان أو استعمال الطريقة التقليدية .

المطلب الثاني : نقص التأطير الإداري و التكويني

أثناء البحث عن الموظفين بمختلف المستويات الإدارية و الأعمار و الجنس من طرف مديرية الضرائب ببرج بوعريريج من أجل السير الحسن لمركز الضرائب المتواجد على إقليمها و المسير إداريا من طرفها لجأت إلى المفتشيات و القابضات لاختيار بعناية الموظفين الأكفاء باعتبارهم سيسيروا ملفات خاضعة لنظام رقم الأعمال الحقيقي لمؤسسات صغيرة و متوسطة، بالإضافة إلى المهن الحرة و معظمها يمسك محاسبة وفق القانون التجاري لكن تم اختار الموظفين عشوائيا، و هذا النوع من الهيكلية يتطلب تسيير و تكوين خاص .

المطلب الثالث : الناحية التنظيمية لمركز الضرائب

فيما يخص الاستقبال لذوي الاحتياجات الخاصة و نقصد بذلك المعوقين حركيا و الصم البكم، فهذه الفئة تتعامل بلغة الإشارات وهذه اللغة لا يحسنها موظفي مركز الضرائب ببرج بوعريريج بالتالي يصعب التعامل مع هذا النوع من المكلفين بالضريبة، هنا يكون المركز أمام إخلال بمبدأ نوعية الخدمة المقدمة لمكلفيه من ما يعيق السير الحسن للمركز الى جانب الغيابات على مستوى المصلحة التسيير .

خلاصة الفصل :

من خلال التربص التطبيقي الذي أجريناه بمركز الضرائب ببرج بوعريريج لاحظنا أن الإيجابيات من خلال تصميم المركز سواء من ناحية الهيكل الخارجي أو من ناحية التجهيزات الداخلية للمركز و التي توحى بان هناك إرادة واضحة و صادقة من اجل إصلاح هياكل الإدارة الجبائية بعد إصلاح النظام الضريبي مساهمة منها في الميزانية العامة للدولة.

وكذا توفير الوسائل الضرورية لاستقبال المساهمين الحقيقيين ألا وهم المكلفين بالضريبة و التكفل بانشغالاتهم و طلباتهم للمعلومات من اجل التسيير الحسن لمؤسساتهم و توطيد العلاقة بهم من اجل الوصول إلى مصاف الشراكة .

قد أصبح المكلف يشعر بنوع من الطمأنينة بعد الاختفاء الكلي لمظاهر البيروقراطية الموجودة سابقا من جراء التسهيلات التي يصادفها منذ فتح الملف الجبائي إلى غاية الإجراءات الأخيرة .

كما أصبح المكلف بالضريبة يقوم بطلب الوثائق الإدارية كمستخرج جداول الضرائب، أو استفسار حول إجراءات الإخضاع للضرائب و الرسوم المختلفة التي يخضع لها، كل هذا عن طريق الهاتف أو الاستقبال الشخصي من طرف المركز، كما يتم تلبية طلباته في ظرف قياسي.

خاتمة

من خلال تناولنا لموضوع فعالية الهيكلة الجبائية الجديدة في تحسين الأداء الجبائي دراسة حالة مركز الضرائب ببرج بوعريريج و الذي تناولناه من خلال فصليه قمنا بالخروج بالنتائج التالية:

- الهيكلة الجبائية الجديدة وفرت للإدارة الجبائية وسائل حديثة لإدارة عصرية تمكنها من اكتشاف الأخطاء و التلاعبات من جانب المكلفين بالضريبة في الوقت المناسب و السرعة المطلوبة

- ساعدة على تحسين الأداء الجبائي من حيث الرقابة، المنازعات، التحصيل ، وخاصة الاستقبال، بشكل محكم محاولتا استرجاع الموارد المالية الغير محصلة.

و بعد معالجة الاشكالية تم الخروج بمايلي:

1. الفرضية الأولى نثبتها بحيث أن إضفاء طابع المهني على مهام الإستقبال في الإدارة الجبائية الحديثة ووصول المكلف بالضريبة بسهولة للمصلحة مع تسهيل الاجراءات و كذا الإلمام بتطلعاته ساهم في تحسين اداء العمل الجبائي .
2. الفرضية الثانية نؤكددها حيث أن المساهمة في تقسيم المكلفين بالضريبة ساهم في تقليل من الغش الضريبي و التهرب الضريبي و بالتالي الزيادة في التحصيل الضريبي و هذا ما لاحظناه في الفصل التطبيقي للبحث.

الاقتراحات:

1. سن قوانين تتماشى مع التطورات الحاصلة و سد الفراغات القانونية أمام المكلف التي تساعد في التهرب الضريبي.
2. تطوير نظام التسيير الإدارة الجبائية من خلال التكوين المهارات و الكفاءات لدى موظفيها لضمان جهاز جهاز ضريبي كفاء و رفع مستوى و كفاءة موظفي الهياكل الجبائية

المستحدثة و اجراء تكوين متخصص في الجباية و المحاسبة كلما تطلبت الضرورة ذلك و كذا ترقية الأعوان الجبائيين في كفية استعمال الإعلام الألي و الحبكات المعلوماتية القاعدية .

3. تطبيق نظام المعلوماتية كفاء لتسهيل عملية الرقابة و التحقيق الجبائي و المحاسبي سواء كان ذلك محليا أو دوليا

4. نشر الوعي الضريبي لدى المواطن خاصة المكلف إضافة إلى تحسين علاقة بينه و بين الإدارة الضريبية و عليها تبني ثقافة الضريبية و يتم ذلك من خلال إدخال المالية العامة و الجباية كمواضيع تدرس في المنظومة التربوية .

آفاق الدراسة :

- بعد تحليلنا لموضوع هياكل الجبائية المستحدثة ووقفنا على بعض النتائج السابقة إلا أنه مازلت بعض المواضيع غامضة وغير مدروسة حيث يمكن أن تعالج في بحوث الجديدة منها:
- _ دراسة مساهمة التكنولوجيا الإعلام و اتصال الحديثة في ترقية النظام المعلومات الجبائي
- _ فعالية تطبيقات المعلومات الجبائية في تحسين الأداء الجبائي
- _ مساهمة التحصيل الجبائي للهياكل الجبائية الجديدة في الخزينة العمومية

قائمة المراجع :

قائمة الكتب :

1. د.منوروسرير ، أ. محمد حمو ،جباية المؤسسات ،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، 2009.
2. طاهر محسن المنصور الغالبي ، وائل محمد صبحي إدريس ، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2007.
3. عبدالرزاق بن حبيب، "اقتصاد وتسيير المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
4. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية و تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003.
5. ناصر مراد ،فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2016.

الرسائل الجامعية:

1. حميد بوزيدة :النظام الضريبي الجزائري وتحديات الاصلاح الاقتصادي في الفترة (1992_2004) ،أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، سنة 2006.2005.
2. شنافي نوال ، تحفيز العمال و دوره في تحسين أداء المؤسسة الصناعية ، رسالة ماجيستر ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة بسكرة 2004/2005.
3. عبد الرزاق ريغي ، مذكرة ماستر : اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالمؤسسات البترولية -دراسة حالة المؤسسة الوطنية للخدمات الأبار حاسي مسعود للفترة 2012 ، 2014- ، علوم مالية و محاسبة ، جامعة ورقلة.

4. منصوري سعدان ، تقييم و ترشيد الأداء الإنتاجي في المؤسسات الصناعية، رسالة
ماستر غير منشورة ، معهد العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف.

الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 43 ، 22 جوان 2005.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 64 ، 29 سبتمبر 2002.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 59، 18/09/2006 .
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 20، 29 مارس 2009 .

ملخص :

الهدف من الدراسة هو اكتشاف العلاقة بين فعالية الهيكلة الجبائية الجديدة و تحسين الأداء الجبائي ، حيث أن فعالية الهيكلة الجبائية الجديدة عنصر هام ضمن الاصلاحات الجديدة المساهمة في رفع الايرادات العامة للدولة، حيث أن الهيكلة الجديدة تعمل على تحسين العلاقة بين المكلفين والإدارة الجبائية و تسهيل طرق الدفع للمكلفين بغية تحصيل اكثر .

وتم اختبار ذلك وفقا لدراسة تقويمية لنتائج الهيكلة الجبائية الجديدة بالإضافة إلى دراسة حالة وذلك لتدعيم الإجابة على فرضيات الدراسة، وقد تم التوصل من خلالها إلى أن الهيكلة الجبائية الجديدة لها دور إيجابي في تحسين الأداء الجبائي من حيث التقسيمات التي قامت بها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والحد من التهرب الضريبي لتحقيق الفعالية .

الكلمات المفتاحية: الهيكلة الجبائية الجديدة ، الفعالية ، تحسن الأداء ، مركز الضرائب.

Résumé:

Le but de l'étude est de découvrir la relation entre l'efficacité de la nouvelle structuration fiscale et améliorer la performance des lorsque l'efficacité de la nouvelle structuration fiscale est un élément important de nouvelle reforme contribuer a augmenter les recette générales de l'état / lorsque la nouvelle structuration travailler a améliorer les relation entre les contribuable et l'administration fiscale et faciliter les méthodes de paiement pour les contribuable afin de recueillir plus.

Pour tester les hypothèses de l'étude nous avons record à deux approches nous avons d'abord procédé à une évaluation des résultats de nouvelle structuration et il été atteint lequel la nouvelle structure fiscale a un rôle positif dans l'amélioration de la performance fiscale en ce qui concerne les divisions qu'il fait et cela conduit a augmenter les revenus et réduire l'évasion fiscale pour atteindre une efficacité .

Les mots clés : nouvelle structuration fiscale. Efficacité.améliorer la performance. centre des impôt